

١٦٤٤  
٢٤٣  
منطق  
بركن - قوس

٢٨٤  
كتاب الشفاء



قیمہ عشر و بیات

رمان المصفا







والفصول التي اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها  
وعلتها وسائر شرائطها ١٢ في مبداء البرهان فصل في  
الدلالة على الغرض من هذا الفن لما كان العلم المكتسب  
بالفكرة والحاصل غير التسايب فكري قسمين احدهما  
التصديق والاخر التصوير وكان المكتسب بالفكرة من  
حاصل التباين قياس ما والمكتسب بالفكرة من التصور حاصل  
لتناجذ ما وكان كما ان التصديق على مراتب منه يقين يعقد  
بوجه اعتقاد بان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل  
ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان  
لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبهة باليقين وهو  
اما الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني  
الذي ذكرناه لا غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة  
من الفعل بل هو بحيث لو عني ان يشترط عليه بطل استحكام  
التصديق الاول وان كان معتقدا كان جائزا لزوال  
الا ان الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل اليقينه  
امكان ومنه امتناع ظني دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد  
الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة

الاعتقاد المكتسب في  
منه من فعل الفعل  
او من غيره

الحاصل بالفكر

هذا هو المقصود من  
هذا الفن وهو  
الاعتقاد المكتسب  
في العلم المكتسب  
بالفكرة والحاصل  
غير التسايب فكري  
قسمين احدهما  
التصديق والاخر  
التصوير وكان  
المكتسب بالفكرة  
من التصور حاصل  
لتناجذ ما وكان  
كما ان التصديق  
على مراتب منه  
يقين يعقد بوجه  
اعتقاد بان اما  
بالفعل واما بالقوة  
القريبة من الفعل  
ان المصدق به  
لا يمكن ان لا يكون  
على ما هو عليه  
اذا كان لا يمكن  
زوال هذا الاعتقاد  
فيه ومنه شبهة  
باليقين وهو اما  
الذي انما يعتقد  
فيه اعتقاد واحد  
والاعتقاد الثاني  
الذي ذكرناه لا غير  
معتقد معه بالفعل  
ولا بالقوة القريبة  
من الفعل بل هو  
بحيث لو عني ان  
يشترط عليه بطل  
استحكام التصديق  
الاول وان كان  
معتقدا كان جائزا  
لزوال الا ان  
الاعتقاد الاول  
متقرر لا يعتقد  
معه بالفعل اليقينه  
امكان ومنه امتناع  
ظني دون ذلك  
وهو ان يعتقد  
الاعتقاد الاول  
ويكون معه  
اعتقاد ثان  
اما بالفعل  
واما بالقوة  
القريبة





وان كان بالذاتيات فهو عند الفاضل من المنطقيين حداً تاماً وعند  
 المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالاً لا يشترط  
 شئ فهو حداً تاماً وان كان يشترطها شئ فليس حداً تاماً <sup>بغير</sup>  
 في التحديد ان يحصل غيرها بالذاتيات فقط لا ترى الى قولك  
 ان الانسان جسم ناطق مائت فليس هذا وان ميز بالذاتيات <sup>بغير</sup>  
 حداً تاماً لان اخل بفصول الاجناس متوسطة وكذلك ان كان اشتمل  
 على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشئ واحد بغير شئ  
 غير فصول كثيرة وكان في واحد منها كفاية في التميز لم يكن  
 به واحد كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان تذكر جهتها حتى تكون  
 الحد الحقيقي فلما لم يكن مع الحد ما قبل من انه قول وجب ميز  
 للطوائف بل ما قاله العلم الاول في كتاب الحد ان الحد  
 قول على المرئية <sup>بغير</sup> بالتمهيد <sup>بغير</sup> كمال حقيقة الشئ الذي هو كمال  
 هو ما هو بهما يتم حصول ذاته هذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد <sup>التي</sup>  
 اذا جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين وهو <sup>القياس</sup>  
 اليهان ويفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد  
 موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل اليانصور بنوع ما مبداً  
 للتصديق لان كل مصدق به مقصور وليس كل مقصور مصدق

ما يصدق

سنة ١٢٠٠

به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها  
 تركيب قول جازم كما متصورة وليست بمصدق بل الاقوال  
 الجازمة قد ورد يصدق بها ولكن تكون ذلك من وجهين  
 اما التصديق من جهة ان معناها قائم في النفس فتقولك الانسان  
 حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى حال الشيء في  
 نفسه بان كان تصور اى انه كما حصلت منه صورة معقولة من  
 نسبة او وقعت بين حدتيها كالحال لحدبها في الوجود وفي نفس  
 الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان يكون التصديق بوجهها  
 كالتمام للتصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا يقع في  
 التصديق مطرح في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يعين  
 في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون لها نسب هذا  
 الكتاب الى القياس دون الحد بان يسمى كتاب البرهان  
 لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا فلذا  
 ذكرنا عرض الكتاب وهو افادة طرق الموقعة للتصديق اليقيني  
 والتصوير الحقيقي فتفقه الكتاب ظروفي التي تصل الى العلوم اليقينية  
 والتصورات الحقيقية النافعة لنا بل الضرورية لنا اذا شربنا  
 في استعمال هذه الالتر التي في المنطق واخذنا من غير انفسنا العلوم

يعني ولان التصديق بمنزلة الصورة  
 والتصوير بمنزلة المادة وكل صورة  
 تركيبية يستلزم مادة ولا يمكن  
 ان يكون الكتاب القياس البرهان  
 مستلزما لاكتساب الحد الحقيقي  
 فلهذا قبل ان هذا الكتاب كتاب  
 البرهان ولم يقل انه كتاب للبرهان  
 والحد معا صدق

النظرية

ما ان القول التي سلفت سلف اكثرها على بطيوس

على الذي في القياس وكان من مكان من حق الذي في القياس

أنتقلت إليها من الحائزان لعدم بعضها على بعض وليس إلى شيء من

المجلد الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون

التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا العزم مفيد هذا الفر

يُصِرُّ عَلَى الشُّغْلِ إِلَى الْمَرَضِ قَبْلَ الْغُلِّ وَأَسَاسًا بِفَيْدٍ سَائِلِ الْفَنُونِ

دوین استفادۃ الکلمات الخاصة الاما نعلم منه علی سبیل

١٧ / بعضا يقال: منه وبعضا يقال: تاض به او لكفيه

۱۰۰

جمع الجمع  
فانما الجبال طير ليس نفسها  
بالذوات بل بالعرفان وهو  
ان لا يعطى في نفسه ولا  
لغيره الاقرم والاشجف  
الذفر اول الاقحوان او القيد  
والجملنة لا يتعلم لغاتها  
صدوق



البرهان هو المركب من العدة اليقينية . . .

جمع للمع

على المصالح لما يظنون منه ظناً أو يجهلون تخيلاً وجميع ذلك محال  
بغض عن تلخيصه لتلك الأقسام لكن من الناس من يدعي أن الأمور  
هوان وعدم . . . ثم الجدل على هذا الفن فاستفكر ما يقوله  
كل التكسير ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك التكسير وكل  
ذلك الرد فدان من وسع وقته للتأخر وأملى له في الأجل فسلك  
هذا السبيل كان ذلك حسن من وجه وإن كان الأول أحسن من  
وجه فإن الأول أحسن من وجه حسن الاختيار والشفقة  
على الزوجاء والثاني أحسن من جهة اختيار حسن التدبير  
وذلك لأن مدار الجدال إنما هو على القياس والاستقراء ومن كل  
واحد منهما برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية  
الأولى هي المؤلفات من مقدمات محسوسة ومجربة وأولية أو  
أولية القياس كما استقف عليه والاستقرآت البرهانية هي  
المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات  
المشهور واستقرؤه من المستوفية بحسب الظن وبحسب الدعوى  
وكل مقدمة محسوسة أو مجربة وأولية فإنها مشهورة وفي  
حكمها ولا ينعكس وكل استقرأة حقيقي فهو أيضاً استقرأة بحسب الظن  
ولا ينعكس وليس كل ما ورد في الأدل فهو شيء بعيد عن البرهان

لذلك  
الجدل حسن وله من المشهور  
عند الجمهور وأما باب الضام  
أو المسند عند الخصم  
بين أهل الصانع  
لا يحتاج قول الخصم والمشهور  
والسبيل كما كانتا متغيرتين  
وربما كانتا ثابتتين  
المشهورات قد يكون  
أوليه وقد يحتاج إلى التبيين  
وهما لا يدخلان في الجدال  
من حيث أنها مبررات  
أو كاذبات أو من حيث  
الأولية بل من حيث  
الاشتهار أو التسليم  
كشف العوى  
والظلم ويجمع  
جمع للمع

بأكثر

بكل اثنين من المواد البرهانية المذكورة في الجدل لكنها لم يوجد  
 هي صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هي مشهورة ولو  
 اخذت من حيث هي صادقة لم يرخص بمشهورات غير صادقة  
 فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى  
 نعم سيتشعب شعب البرهان الى مواد لا يكون مشهورة ولكن  
 ليس تلك المواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسبة التي  
 يكون بين تلك المواد البرهانية لا يرفع الجدل استعمالها بل انما  
 لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل واما النسبة التي بين  
 تلك الحدود فيستعمل في الجدل لكن الحدود انفسها لم يصدق  
 عن الجدل وفي المنطق لا يعطى الحدود بل يعطى النسبة التي بين  
 الحدود فلذلك نسب المواد التوافق ما يعطى ايضا في تعليم صناعة  
 الجدل بحسب المنطق واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة  
 النسبة التي يعطى في تعليم قانون الجدل وهما شيان مختلفان في  
 المواد الاولى للبرهان والى النسبة التي يعطى لحدود المواد في  
 تعليم قانون البرهان وهما شيان مختلفان نسبة صورة  
 القياس المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احد  
 الدواعي الى تقديم القياس فكل تلك الدواعي الى تقديم

اروع الجدل اعم من حيث للمادة من البرهان  
 من حيث المادة ويكفي ذلك تقديم من الجدل  
 من البرهان الا ان  
 يعبر بها لتقديم عليها وان  
 هي صورة الصورة

فيبحث ما لا يوافق الصواب في تعريفه بالنسبة  
 فاما ثانيا فلان قوله بل يشارة الى معنى لم يذكر قبل  
 ومنه ان كان قوله يرفع غير مشهور فيكون قوله بل لغوا  
 وان جعل قوله غير مشهور غير السالم وجعل قوله غير  
 غير مشهور حدودا كان خلافه القاطن فان القياس  
 في انشائه للحدود وليس للسبب

في كونها اعم من المواد والنسبة التي في القياس البرهاني

المطلق على القياس البرهاني

اي بين نسبة القياس المطلق الى الحقيقة البرهان وبين اعتمد مشهوره داحضة

كتاب الجدل كان بينهما بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون مقوما للشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني نسبة امر تقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا واسط لم يستلزم نسبة امر مقوم ولذلك اذ التفتت الانسان الى الصادق بلا واسط من حيث هو صادق بلا واسط ولم يلتفت الى شهرته بل غرض مثلا انه غير مشهور بل شعير ما وقع ذلك خلافا فهو في التصديق بركا لو سلب عن القياس البرهاني حد القياس المطلق لا خسر بل لا منفع لكنه وان كان كذلك فان الاستدلال بالاعم ثم التدرج الى الاخص سترافيد العقل بغيره وبين ما يشاكه في ذلك الاعم من نافع وان كان الاعم ليس مقوما وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه اذا غفل عن اول الامر فاعمل الى البرهان وايضا فان الامر بالمجهول اذا طليت فانما يتوقف عليها في اكثر الامور بان يورد او لا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يختص منها الى القياس البرهاني وهذا يستعمله في صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر فيصعب ان عن النفع في الامور الكلية النظرية وذلك لان موضوعها الامور الجزئية وان تعلقت بالامور الكلية ظلمت هي والامور

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبى المبعوث فى هذه الساعه  
من ربه لهدى البشر الى صراط مستقيم  
فقد حضر هذا الاجتماع المبارك  
مقامه الشريفه  
الى ان انتهى من جلوسه  
على كنفه الشريفه  
الى ان انتهى من جلوسه  
على كنفه الشريفه

غيره لاجل ذلك منع الصديق  
من العلم ثم انصرفوا الى العلم بعد  
الانقاص مثلا من العلم  
من حيث هو خاص

الحبيب

الكلية واما المغالطة فانها وان شاركت الجدول في انها كانت  
 اول قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت بتقديم تقدم الضار لا  
 النافع وتقدم الجدول تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينفع  
 بوجه ولا مادتها بما يشاركه لما دة البرهان بوجه بل لا مادتها  
 المغالطة تحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالاعكس  
 ولخطابة قد تقدمت ايضا على البرهان في الزمان فكانت اما  
 مشابهة بالجدول ومن حكم الجدول او كانت على حكم المغالطة ليس  
 التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذي مع مشاركة  
 ما فصل ٣ في ان كل تعليم وتعلم فيعلم قد سبق التعليم و  
 التعلم منه صناعات مثل تعليم التجارة والصناعة وانما يحصل بها  
 لمواظبة على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه يلقى مثل تلقين  
 شعرا او لغة ما وانما يحصل بالمواظبة على التلخيص تلك الاعمال  
 انما يذكر ان ليس المراد من العلم انما هو شغل  
 في الالفاظ يحصل ملكه ومنه تاديتي وانما يحصل بالمشورة  
 متعلم ومنه تقليدي وهو ان يالف الانسان اعتقاد راي  
 ما وانما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبهي كمال من  
 يعلم ان المغالطة ليس يجذب للحد بل لكنه خافله في وقته ولا  
 يتقطن بذلك عنه احساسه جامد بالحد بل فيتوجب منه فيقول

والتعليم من الصورة الذهنية فقط بل هو من انما هو من الملكة مدقق

هذا هو القناطير الذي عرف حاله مع تنبيه ويزول عنه  
 التعب ولكن يخاطب بالاولايل فلا يقطن لما التقص في ابعاء  
 او في ذهنه فحال في تقريه حاله ومنه اصناف اخر وليس  
 منها بد ههنا وفكري والذهني والفكري هو الذي يكتب يقول  
 مسموع او مقول من شأنه ان يوقع اعتقاد او راي لم يكن او  
 يوقع بطورا لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهن قد يكون  
 بين انسانين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه من حين  
 فيكون من جهة ما يحدث بالحد الاوسط في القياس مثلا علم  
 من جهة ما يستفيد النتيجة من القياس بتعلما والتعليم بالتعلما  
 واحد وبالاغتيال اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما كالى  
 اكتساب بمحمول معلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما  
 وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو اعملة انما عليه تعلما  
 مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فاعلمنا  
 يحصل علم قد سبق وذلك لان التصديق والتصور الكاشين  
 بهما انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او مقول ويجب  
 ان يكون ذلك القول معلوما او لا ويجب ان يكون معلوما لا كيف  
 اتفق بل من جهة ما شاء ان يكون علما انما ان لم يكن بالفعل



فما لوق اما التصديق فيقدمه مقلوباً ثلثاً احد هاتين <sup>المط</sup>  
 وان لم يصدق به بعد والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه  
 في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه  
 في المرتبة فبتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق بالمط وسواء  
 جعلت القول الذي يتقدم عليها بالمرتبة قياساً واستقراء  
 او تمثيلاً او غير ذلك فلا بد من مقدمه او مقدمات <sup>الحاصل</sup>  
 العلم بها من وجهين من جهة التصور <sup>لأنه</sup> اولاً والتصديق ثانياً  
 حتى يكتب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه  
 تصور اجزاء الحد والربيع لا غير وفي الصائغ <sup>الاولية</sup> ايضاً انما يتقدم  
 لا التعلم والتعليم من علم متقدم كان سقلم <sup>بجفاف التصديق فانه كما سبق كان يحتاج الى العلم به</sup> فيجب ان يعلم  
 اولاً بالمشي وما القدر وما المشي من شأنه ان ينحى  
 بالقدم وينشأ بالمشي وينقب بالمشي وما اشبه هذا  
 فاعلم انه لما قيل كل تعلم وتعلم ذهني حسب ان المفروض في قوله  
 ذهني هو ان يفرق عن الحسي قالوا فانه قد تعلم ايضاً حسي من علم  
 قد سبق كمن ادرك شيئاً بالحس ثم شيه فهو يتلبد ويترقر  
 فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم قد سبق وهذا ما ليس بهيئة فانه  
 يشبه ان يكون التعلم والتعليم لا يفي الا ان غلب ما يستفاد بالحس

مقدم

ولو ان انسانا ادى انبائنا غير شيئا ما عرضة على حسنه فافا  
 ادراك محسوس ثم يكن عنده معرفة فانه لا يقنع بنفسه فافعل  
 به لا يخرج منه علمه شيئا ولا يقال للمفعل به ذلك انه تعلم شيئا  
 اللهم الا ان يكون انما اراه ما اراه لا تخوف له به ملكه ما ضاع  
 وذلك اذا كان ما يرى هو هيئة عمل وذلك اعتبارا ما غير اعتبار  
 كونهم كذلك من حيث هو محسوس والاشبه ان يكون  
 هذا ايضا ليس تعلما وتعلما بل تعريفا وتعريفا وان لا يكون ادراك  
 الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعلیم  
 وتعليم ذهني فاعلم قد سبق ليس الغرض في راقى سبق اتفق بل  
 ان يكون سبقا فافا في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود  
 في هذا التعلم حصول العلة مع العلم واما الاحساس الاول  
 فليس سببا موصلا الى الاحساس الثاني ولا جزءا من السبب  
 الموصل الى الاحساس الثاني فافا فيه موجودا بعد بيان اولي  
 ان يكون هذا الكلام على هذا التأويل كالعجب فيجب ان يحصل بدل  
 التعليم والتعلم التعريف والتعرفا ويضم من التعليم والتعلم  
 ماله تعلقا عليه في هذه الكتب بل ما يفرق من التعريف و  
 التعرف ولا مناقشة في ذلك وقد قلنا ان قولنا القابل كل تعليم

قوله

وتعلم



فيها لم ينفع بما قال المعلم الا ان يفكر في نفسه فيعلم فيكون هذا  
 تعليما بركياس فهمي ومن فكري اذ هو قياس مركب وكل قياس من  
 فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد وانما ان يرجع الى المعلم فيعلم  
 العلم بالقياس فيكون العلم انما جامع القياس وكلامنا في ذلك القياس  
 لهذا الكلام فاما ان لم يشك المتعلم فظان التصديق يتبع التصديق  
 دفعه بلا فكري وبالجملية يجب ان يفرد التعليم الذي نحن في  
 اعتبار تعليم واحد وقياسا واحدا فلا تأخذ خطا فان الخطا  
 قد يجوز ان يتركب من اصناف شتى فحذفها ما يكون فاما دفعه  
 وما هو غير قسم دفعه وهناك لا يكون انتفاع فان عاد وفكره  
 نفسه فذلك تعلم من نفسه او عاد فاستفهم المعلم مرة اخرى  
 ففهم فالتعليم هو الذي في هذه الكثرة ثم قد علم ان الفكرة امر كل  
 للنفس ينقل بها من شئ الى شئ ويمرر طالب الا واجدا فاذا  
 يحصل في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها المثلين  
 فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم لاسي والعقلية فهو اما على سبيل  
 الفكر والمدرس والفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي  
 التصديق كذلك ذهني فتعلم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيء الذي  
 اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالحق لشيء آخر فهو ما لمزوه

واسا معانده او كلي فوقه او حيز تحته او حيز يسره والمترقيم  
 اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلا قوة وذلك بالقبول  
 الاستثنائي من شريات متصلة والمعاندا اذا علم بالفعل كان  
 ذلك العلم علما بالقوة بمعاندها ما يوجد عند وضع ذلك او وضعه  
 عند رفع ذلك وذلك بالقياس الاستثنائي من شريات منفصلة  
 والكل اذا علم وجود حكم عليه من اجاب او سلب بالفعل كان  
 ذلك علما بالقوة بالجزء الذي تحت بطريق القياس والجزء اذا علم  
 وجود حكم عليه بالاجابة والسلب كان ذلك علما بالقوة على الكل  
 الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات وذلك لا يستقل  
 الناقصا وكان علما بالقوة بالكل الذي فوقه ان كان المعلوم حكما  
 بعم كل جزئيه وذلك بالاستقراء التام فالجزء اذا علم وجود حكم عليه  
 كان ذلك علما بالقوة في حيزه آخر انه كذلك اذا كان يتاخر  
 في بعضه وذلك بالتمثيل فاذا كان كل صنف من العلم والنظر المكتسب  
 اذا كان اكتسابه ذهنيًا فهو مبني او ظني سابق سواء كان يتعلم  
 من الغير او باستبطان النفس وتيسر هذه كلها سواء  
 في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد  
 فان الدارم ليس مضمنا في الملزوم اذا لم يكن له زعم على سبيل

عكس ذلك ان كان العلم  
 فانه يجوز ان يكون العلم  
 كان وجهه ان كان العلم  
 فاذا قلنا ان العلم كان  
 يتم وضعه المعلوم  
 روح واما اذا كان العلم  
 العلم وذا وضعه المعلوم  
 مدون



وحل واما اذا قلنا كل ب ب فمعنى هذا القول كل واحد مما تحت ب  
 وما يوصف ب ب ويوضع لب فوافقنا موصوفات ب في  
 هذا الحكم فمعرفة بالقوة التي كانها فعل والمعلم بان الاوسط  
 موجود بلا صغر ليس علميا بل هو بان ليس الاكبر موجودا اذا كان  
 الاكبر محولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كون الاوسط  
 للاصغر كانه محصور تحت بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل  
 ب ب ا فقد علمت ان كل موصوف ب ب هو ا قد علمت فيه الموصوفات  
 ب ب واما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل لان محمول على ب ب  
 في هذا لا يفعل ولا قوة لان قولنا كل ب ب معناه كل موصوف ب ب  
 وداخل تحت ب ب هو ا وليس قولك كل ج ب معناه كل ج  
 هو كل محمول ب ب اذا الكلية في جنب الموضوع فانه قال قائل  
 انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب فذلك  
 وان كان حقا فليس مفهوما نفس اللفظ بل هو لانهم عشرة فاداء  
 كل ب مفهومة كل موضوع تحت ب ب وليس يجب ان ينظر ان  
 هذا السبق هو في الزمان بل في الذات فمعرفة الاشياء ما نعرفها  
 الآن بالافعال اذا كان معنا معرفة قديمة بالقوة التي كانها فعل  
 ويكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما نعرفها مع

العلم المحتاج اليه في ان يعلم الذي كوفي في الزمان لكان علما  
 بالقوة القوية جدا ومثال ذلك انك في افوضت حدا كبيرا و  
 واصغر فكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت تنظر على الاكبر  
 للاوسط لينتج منه الاكبر للاصغر واذا بان ذلك للاوسط بان ذلك في  
 الحال انه للاصغر لم يجمع ان تنظر شيئا وان تنظر في باليف الاصغر  
 مع الاوسط بل بين كل الامران مع في الزمان ولم يجمع ان يطلب  
 بعد وجود الاكبر للاوسط انه موجود للاصغر ولا في اقصر جزء من  
 الزمان لو كان ولكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات  
 والبر توجها اول المطالب بالذات وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع  
 فصل ع في تقديم مبادئ القياسات بقول عامة ثم ان مبادئ  
 القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها او غير مصدق  
 بها والتمسك بالتصديق بها ان لم يحرم المصدق بها بالسبب تاثير  
 يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير من جهة تمام مقام ما يقع به  
 التصديق لم ينتفع بها في القياسات اصلا والذي يفعل هذا الفعل في  
 الخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور ومثل  
 ما يفعله الشيء المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما قد  
 يصدق به كمن يقول للعجل انه مريض فتنفر عنه النفس

قد لا يكون صحيحا في بعض النسخ  
 صدق

كذا يقول قائل

في هذا الموضع  
 من الكتاب  
 الذي هو  
 في  
 بيان  
 ما  
 هو  
 المقصود  
 من  
 هذا  
 الكتاب  
 من  
 بيان  
 ما  
 هو  
 المقصود  
 من  
 هذا  
 الكتاب  
 من  
 بيان  
 ما  
 هو  
 المقصود  
 من  
 هذا  
 الكتاب

مع التكميل بما قبل كما يتفرع منه مع التصديق به او قريبا من ذلك  
 وكما يتيقن ان هذا المطبوع المبهل من في حكم الشرايب وحب ان  
 تخيله شرايا حتى يسهل عليك شره فنتيل ذلك فيسهل عليه ذلك  
 مع التكميل به فهذا الواحد هو مبدأ القياسات الشرعية ونافع  
 القياسات الشرعية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة من  
 نافع القياسات المعقودة من المصدقات التي يولف منها  
 قياسات الامور الجزئية اذا كان الغرض في ايقاع التصديق  
 فيها هو تقرير النفس على القياض والنبساط او سكوت عنها واذا كان  
 الخيل من شأنه ان يفعل ذلك قام مقامه على ان اكثر عظام الكسوف  
 للخيال منهم للتصديق فمما قسم واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان  
 يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا يتجمل في  
 النفس معانده او على وجه ظن غالب والذرة على وجه ضرورة  
 فاما ان يكون ضرورة ظاهرة وذلك بالجنس او بالجملة وما  
 لتواتر وتكون ضرورة بالظن فالضرورة بالباطنة اما ان يكون  
 عن العقل واما ان يكون خارجة عن العقل ولقوة اخرى غير العقل  
 واما الله في العقل فاما ان يكون من مجرد العقل او غير العقل  
 فينبغي والذرة من مجرد العقل فهو الاول والواجب قبله كقولنا

اعظم

اعظم من الجزم بما اذن عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون  
 المعين غير غير من العقل فيكون هذا التصديق واقعا بسبب  
 فيكون هذا المبدأ وكلامنا في المبدأ واما ان يكون المعين غير في  
 في العقل اي حاضرا وهو الذي يكون معلوما بقبول هذه الاوسط  
 موجودا بالضرورة حاضرا للذهن فكما ان الحضر المطبوعا من حدين  
 اكبر واصغر تمثل في هذا الاوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسب  
 وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم  
 الزوج تمثل لان الاربعة زوج فانه في الحال يمثل ان  
 يتساويين وكذلك كل ما يمثل للذهن الاربعة وتمثل الاثنان تمثل  
 في الحال انها ضعف تمثل للذهن الاوسط واما اذا كان بدل ذلك  
 ستفقد اثبات او عدد آخر اقصر من ذلك والى طلب الاوسط هذا  
 القسم هو الاول بران يسبق مقدمة فطرية القياس واما الذي  
 فهو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها  
 جزما وبالضرورة الوهمية اذا كان تلك الاحكام في امور ليس فيها  
 للعقل حكم اولي وتلك الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات  
 فيططر الوهم النفس للحكم ضروري فيها كاذب اذ جعلها في احكام  
 لمثل حكم النفس في ما لا يوجد حقيقة ومثل ان يتوقف

الامر في وجه عاين  
 الطبيعة التي جعلت  
 الانسان وخلقها مثل الانسان  
 مخلوق على نوعه بحد ذاته  
 زوج ويجعل هذا الاوسط في  
 الخلق فيكون انما هذا الاوسط  
 العربي فالعقل في هذا الاوسط  
 بل يدبر الباطن والامر الى الاول والواجب فيظهر  
 صدق

فقد يتوقف ثقتنا  
 ارسطو هادقا

فوت

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the names or titles mentioned in the previous section. It is written in a cursive style typical of Arabic manuscripts.



نوعيا الامور المحسنة فضلا عن العقلية كاسنين ذلك في موضع  
 فياخذ البراهين التي من جنس المدركات بالضرورة في هذه  
 تدبر ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية فهذا الاول  
 ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم غير موافق  
 واما على سبيل تسليم غلط واما الذي على سبيل تسليم صواب فاما  
 على سبيل تسليم مشترك فاما على سبيل تسليم من واحد  
 فيكون ذلك نافيا في القياس الذي يحاط به ذلك الواحد الخاص  
 ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المحاط به القياس بل نحو المحاط  
 فلا ينتفع به المحاط به القياس فيما بين وبين نفسه البتة انتفاعا  
 حقيقيا او مجردا والذي على سبيل تسليم مشترك فاما ان يكون  
 راي يستند اليه طائفة او يكون راي لا يستند اليه طائفة بل يكون  
 متعارفا فالناس كلهم قبوله وقد مر ثوابه فم لا يخلو من محل  
 البتة وان كان شرا اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه حصل  
 في العالم دفعة وهو غير ذلك بعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت  
 الى احكام غير العقل ولم يتفعل من الخياء والجن فيكون حكمه خلقيا لا  
 ولم ينظر الى موجب محنتهم فيكون بوط لا يضره واعرض عن  
 الا ايفهم فيكون ذلك ولم يلتفت الى انه على مقتضى عليه

فلهذا كان القياس  
 امور محسنة ولا موقوفة  
 ولا شخصية بل هي امور  
 عقلية كلية سواء كانت  
 مستفردة من الجنس او  
 من الجملة لا فائدة  
 على وجه  
 فان يصرح بالبيان  
 على الرهان فان كان  
 من الرهان لا يراعى  
 من الرهان لا يراعى  
 من الرهان لا يراعى

القابض

مرن على الله اعظم عليه

فيه

هم

فيه

مصلحة

وإذا فعل هذا كله ودام ان يشكك نفسه فيمامكنه الشك قولهم  
ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه  
مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبع  
بفطرة العقل المتزلزلة المذكورة بل المشهورات هذه ولما  
منها ما هو صادق ولكن يحتاج في ان يصير يقينيا الى حجة ومنها ما  
صادق بشرط دقيق لا يفتقر له الجمهور ولا يبعد ان يكون في  
الاشهر كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات اخذنا نقدنا بها  
لاحتراز هذه عند مثلها في الذهن للاختلاف في هذه وفي المشهورات  
المطلقة واما الذي يستدل له طائفة فمثل ما يستدل الى امة الى  
ارباب صناعة ويسمى مشهورات محدودة ومثل ما يستدل الى  
واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به ويحقق باسم المقولات  
واعلم ان جميع الاوليات ايضاً مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع  
المصدق بها متجمل ومحرر الخيال ولا ينعكس واما المصدق بها  
على سبيل تسليم غلط فهو ان يسمى المجهول شيئاً على انه امر آخر لم يشأ  
اياه ومشاركته في لفظ او معنى على ما سنين في موضع  
المقدمة المشتركة يمكن يقول كل من باصرة ويكون ذلك سلباً  
من حيث يفهم منه احد مع الاسم المشترك في اخذ بدل لا يفهم

فيحسب انه المسلم او بمخالطة حتى يقع في ان يظن بنفسه او يظن  
 غيرهم ان الدينار مصر وكذلك من يعلم ان كل مسكوك خمر واخذ به  
 ما يسكر بالقوة وهذه المقدمات المشتهرة واما المظنونيات  
 فهي التي يظن ظنا من غير وقوع اشتراط جرم وذلك اما المتشابهة بها  
 للامور المشهورة فيكون مشهور في بادى الدار العجى المتعقب  
 فاذا تعقبت علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما  
 او مظلوما فان هذا يظن كما يفرغ السمع ظنا ويميل اليه سيرة  
 ثم اذا تعقبت المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم لها كان  
 او ولد اكبته في الحال يفعل فعله ان يتعقب واما ان يقع  
 بها الظن على سبيل القول من نقد واما ان يقع الظن به من جهات  
 اخرى ليس لاخذها على انها مشهورات كمن يرى عبوسا يابسا  
 فيظنه باطشا به وهذه المظنونيات انما ينفع في المقائيس حيث  
 ابي بها اعتقاد الامن حيث ان مقابلهما يختلف في الضمير فاذا  
 جميع المشهورات وما سلف ذكره ايضا معهما نافع حيث ينفع  
 هي لانها معتقده فأتى منها عذر جان فيها استعمال المظنونيات اجاز استعمال  
 المذكورات قبلها كلها وكذا المشهورات ايضا انما ينفع بها الامن حيث  
 يجوز ان يتشكك فيها بل من حيث هو معتقده اعتقادا

للجنح مقابل فيكون ما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت  
 وصلت ناصتها فيها فيصالح استعمالها حيث يصلح استواء تلك  
 واما الغرويات الوهية فانها بالحرى ان يكون اقول المشهور  
 لا في النفع بل في شدة ادعاء النفس الغير المقومة لها فربما  
 بقيت مشهورة وربما صارت مستغنية فيكون كاذبة وشغرة معا  
 ويكون صيرورتها شغرة ليست بسبب امر تدعو اليه من الغرائز  
 ما حلاف والمصالح بل لما يدعو اليه الفعل فاذا من مبادئ القياس  
 محسوسات ومجريات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية  
 القياسات وهيات وشهورات مطلقة ومشهورات محدودة  
 وسلمات ومقولات ومبهمات وشهورات في بار البر  
 الغير المنعقدة ومطنونات طنا ومخلات فرايج مشهورتها  
 وهما قسم من مبادئ القياس وهي التي ليست مبادئ من جهة  
 القياس نفسه فان اقسام الذي يكون من جهة القياس في مبادئ  
 ولكن هي مبادئ من جهة العلم وهو ان يكلف العلم المتعلم تسليم  
 شيء ووضع ليقتر عليه بان شيء اخر فيسلمه ويضمه وهذا  
 هو الامور التي تسمى اصول الامور وتوصيات فصلها  
 في المطلب وما يفعل بها وفي ذلك بيان اصناف مبادئ

في هذا الموضع  
 من المبادئ  
 التي هي مبادئ  
 القياس

فالمراد من هذا الكلام  
 ان كل شيء من مبادئ  
 القياس هو اصول الامور  
 وهو ما لا يكون  
 في المبادئ

واصناف

في هذا الموضع





من غير ان يكون له وجود  
 في الخارج بل هو موجود  
 في العلم فقط  
 فانما يطلب ما لا يكون  
 في الخارج بل هو موجود  
 في العلم فقط

هذه البراهين واشتد دلالة على المطر وانما يطلب غير الشيء ما يخصه  
 وتلك اوسع مذهباً واعرض بحالها وان احتج احدان بحمل طلب  
 اي شئ لا يوجد على طلب كيف وكلم واين وغير ذلك فليعمل فيكون  
 مطلباً هل ولم يطلب ان الصواب ومطلباً فيما واتي يطلب ان النقص  
 فطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب ولما مطلب الذي  
 بحسب كمال الامر في نفسه فتاخر عن مطلب بل البسيط فان الذي  
 يطلب ما ذات الحركة وما الزمان فانما يطلب ما يثبت امر موجود  
 عنده وانما ان يطلب احد هل حركة او هل زمان او هل خلوة  
 او هل الدجل ثناء موجود فحق ان يكون قد قدم او لا ما يدل  
 عليه هذه الانساق فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم  
 هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود ولا يتعكس ولا يثبت  
 عليك ان الفرق بين ما ايدل عليه الاسم وبين ما الشئ في نفسه  
 غير قابل ونفس اعطاء المذ في جواب ما هو للبدل على ان الشئ في  
 موجود او غير موجود وان كان الحد انما هو بالحقيقة لا يوجد لكن  
 لا توقف في اول الامر من هذا القول حد بخارج بحسب الاسم  
 او حقيقة بحسب الذات الابدل في فرق ان الذات موجودة  
 ولذلك يوضع في العالم حدوداً شياء يبرهن على وجود

لا يعرف

من بعد كما التفت والمربع واشكال اخرى حدث في اول كتاب استقصا  
الهندسة وكان هذا احدا بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها  
بعد فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار  
حدنا بالحقيقة وحسب ان يعلم ان الفرق بين الذرين فهم من  
الاسم بالجملة والذرين فهم من الحد بالتفصيل غير قليل فكل انسان  
اذا خطب باسم فهم فهم ما ووقف على التي الذرين عليه الاسم  
اذا كان عالما باللفظة فاما بالحد فلا يقف عليه الا امرنا فبعضنا  
المنطق فيكون احدا للذرين معرفة والتا في علم ان للمعرفة  
والعقل علم بحد العلم يختلف في تقديمها على العلوم وتقدري  
التعاليم بها ففي بعضها انما يوضع ان الامور وجودا او غير وجود  
فقط لان الصرورة تدعوها الى هذا المقدار فنقول ان الامر  
لا يخرج عن طرفي العيوض او مثل وضعهم ان الاشياء المساوية  
لنفس واحدتها او بوجوبها انما يوضع او لا ما اذا بدل عليه الاسم  
كما ذكرنا من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب  
الاستقصا ثم من بعد ذلك بين وجودها وفي بعضها  
يحتاج ان يوضع الامر ان مما مثل الوحدة في فاتحة علم  
الامر ونحن مستقصون لهذا فنقول الامر الذي يذكر في البند

اعلم انما سابل  
العلم ما تصورات  
حدودها وما تصورات  
فليس علم ما تصورات  
تكون في انية العلوم  
بحسب الظن وليس  
بغير الانكار ليس

فيكون الوحدة في ما بين ما ان في واحد

منها معان مركبة ومنها معان مفردة والتمثا المركبة انما يليق بها  
 ان يستدعى فيها التصديق لان يحيط لها بالحدود فان التركيب  
 الجزئي انما هو للشيء الواحد والحدود فلكلها المفردة وما في حكم المفردة  
 والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعية مركبة فاذن لا يتحقق  
 فيها معنى اعطى للحدود المهمة ولا بد من ان يقبل بالرسالة ليس  
 به لغة <sup>فلا</sup> تندرج من هذا ان هذا القسم من المسائل توضع  
 المسئلة واما التمثا المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة  
 ومنها ما هي داخلية في حمله موضوع الصناعة واثارة ولو اختلف  
 ولو اذمه <sup>لما</sup> كان منها من اعراض موضوع الصناعة واثارة ولو اذمه  
 فهي التي يطلب في الصناعة ليصح فيها وجودها في تلك الصناعة وليس  
 وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع  
 الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذ  
 اثبات وجودها الى تلك الصناعة فلهذا لا يجوز ان يكون بنية  
 الوجود ومجهول الموضوع الصناعة اذ موضوع الصناعة كائنه  
 لكن بعد من اخوذة في حدتها ووجودها ان يكون له اذ  
 هذه في الصناعة المتعملة لموضوعها غير بنية الوجود واما  
 يطلب وجودها لموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا <sup>بها</sup>

عبر اصله صدق

الصناعة فتستحيل ان يفرض وجودها مطلقا في المبادئ واذا لا بد  
 من ان يفهم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في البرهان فتقسم  
 حدودها في المبادئ دون وجودها واما ما كان من المفردات  
 داخل في جملة الموضوع فلا بد من ان يفهم ولا بد ان يتعرف  
 بوجودها وانها حقيقة معا فانها ان لم يفهم من حيثها لم يكن ان يعرف  
 شيئا من امورها فان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شي لها  
 واذا لا يورد في العلوم البرهانية الاشياء اعدا خلا في الصناعة  
 والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه  
 ولما احكام الموضوع فان بعض المفردات يوضع حدودها  
 في المبادئ دون وجودها وبعضها يوضع حدودها وجودها  
 واذا ما خلا المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية  
 والقضية انما يوضع وجودها لا محالة دون حدتها وعلى اقلنا  
 فقير من جميع ذلك ان من الامور المصدرة في الصناعة تساهل  
 بهلية فقط ومنها ما يوضع باهية ومنها ما يوضع بهلية و  
 ماهية واما مطلبكم فانه على كل حال متاخر عن المطلبين معا  
 فان ما لم يتصور بجناه فان طلب العلم فيه مح ومان تصور ايضا  
 فانه ما هو وما معنى الاسم الدال عليه ولم يقطر ان وجودا

نعرف

يعني مطلقا ذلك صدق

اي مطلب مطلقا سواء بحسب القول بحسب  
 نفسه والذبح لا من نفسه او كان  
 بحسب وجوده في نفسه او كان  
 صدق

الرجوع بحسب نفسه او عدمه  
 بحسب نفسه هو اما ان كان  
 العليم البسيط كان الاول  
 اشار الى العليم المركب  
 مدق

وغير هو بجوار او على الاطلاق فان طلب العلم فيه ايضاً ولكن  
 طلب العلم الذي بحسب القول بما كان مقدماً على طلب العلم الذي  
 بحسب الامر في نفسه فهو ما صح عند القياس ان جرب ولا نقدر العلة  
 في نفس الامر هل يكون جرب فيكون قد علمنا اننا نعتقد ان جرب  
 ولم يعلم انه كان جرب في نفس الامر وما كان مطلب العلم الذي  
 بحسب الامر في نفسه غير محتمل في تقدم مطلب العلم الذي بحسب  
 القول وذلك اذا كان الشيء بينا بنفسه بالحق واما علة الحقيقة  
 مثل جذب القناطيس الحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت <sup>لقياس</sup>  
 او يطلب بالحق حتى يعطى الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحق  
 بالليل طلب العلم في طلب لم صار قناطيس يجذب الحديد  
 في طلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثير ما يتفق  
 ان يكون الحد الاوسط في القياس وهو علة القياس علة لغير الامر  
 في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معاً في بيان ما عند  
 فصل في كيفية صابة الجهول من المعلومات كل مطلب <sup>هذه</sup>  
 قائم بتوصل الى نيله بامور موجودة لا حاصلة ولكن منها  
 موضع شك في ان المعلوم انظر في الحق الوجود كيف يتصور  
 افا شئ عند ما هو حجة يطلب بعد ذلك هل هو فأن لا يحصل له





في تحت مرفوعه

تحت ولكن جهلنا بالفعل فلما نعرف شيئا ان زيدا الذي بالهند حيوان  
لانا انما عرفنا به بالوقوف اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما جهلنا  
بالفعل لانه يحتاج ان يجمع لنا الى هذا العلم علم آخر او علمان اخران حتى  
يخرج الذي بالقول في ذلك لانه يجب ان تعلم ان زيدا  
موجود وان تعلم انه موجود انما فاذا حصل لنا بالحس معرفة  
انه موجود وانما انسان من غير ان كان مطلوبا او متعللا وتقرن  
اسم كان حاصل عندنا بغير قياس اقرنا على التاليف الذي  
من شأنه ان يحدث بالذات علمنا ان زيدا حيوان  
فيكون من معرفة ومن علم اجتماع حدث لنا علم اما المعرفة منها  
فهو ما كان من الحس واما العلم مما كان من الفعل والمعرفة  
حدثت في الحال واما العلم فقد كان معا قبلها وهذا الذي  
يحصل منها فقد يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوبا وطليبا  
مباديرا لموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا قد انبغى اليه انسيا  
لموافاة اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يقدم بضم  
المط ومبادير على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون  
الحكم على الكل حاصل عندنا بقياس والحكم على الجزئ حاصل بقياس  
اخر فاذا اجمعا حصل العلم التاليف ولكن وان كان كذلك

في التاليف  
المعرفة والعلم

القياس الاول يكون من مقدمات يثبت بنفسها او مكتسب  
 بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس على ما اوضح بعد ثم  
 ان لسائل ان يسأل احدا فيقول هل تعلم ان كل اثنين زوج  
 ان جوابه الى اعلم ذلك فيجود ويؤيد هذا الذي يدعي هو زوج  
 او فرد وعدد الكمال الذي يمد منه كذا زوج او فرد فان احبب  
 باننا لا نعلم ذلك على ما سبق فليست تقر فون ان كل اثنين زوج وهذا  
 فان هذا الذي في بدل اثبات ولم تقر فوانه زوج وبديل  
 في تعليم الاول ان قوما اجابوا عن هذا الجواب غير مستقيم فقالوا  
 نحن انما نعرف ان كل اثنين عرفناه هو زوج وهذا الجواب  
 فاسد فانا نعرف ان كل اثنين موجود عرفنا ولم نعرف هو  
 زوج فنقول بل الجواب عن هذا اننا لم نعلم ان كل اثنين زوج  
 فاذا لم نعرف اثبتا زوجا انتقض قولنا وايضا لم نعلم ان كل اثنين زوج  
 شيء هو اثبتا اثباتا ثانيا فيعرف انه زوج برقلنا احد قولين اما ان كل  
 اثنين عرفنا فاما نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفنا  
 انه اول عرفه فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض  
 بالشبهة التامة ووردت واما الوجه الثاني فهو معرفة عامية  
 لا ينافيها الجمل المخاص لاننا لم نعلم ان الذي في يد فلان

لم تقر فون

ان كل اثنين احسنه فهو زوج  
 فقيما الموضوع بالعرف  
 مستقيم

فلان زوج اوليس بزوجه فعلنا ان كل اثنين من في نفسه زوج  
 ثابت معناه غير باطل واما حملناه فانه داخل في علمنا بالتق  
 لا بالفعل فالجواب لما يكون جملنا بالفعل بما عندنا واذ حصل  
 عندنا ان الذي في يده اثبات وتذكرنا بالمعلوم الذي كان  
 عندنا عرفنا في الحال ان الذي في يده زوج فاذن محمولنا  
 غير معلومنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا فهو زوج ام لا لاننا لم نعرف  
 ما اتنا ام لا يبطل ذلك ان تعلم ان كل ما هو اثبات فهو زوج فيكون  
 قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجهين هذا يزول ذلك الشك وقد  
 ذكر ان ما من الذي خاطب قراط في ابطال التعليم والتعلم قال له  
 ان الطالب علمنا اما ان يكون طالبا لما يعلم فيكون طالبا باطلا  
 واما ان يكون طالبا لما يحمله فكيف يعلم اذا اصابه بكسر طلبة عيدا  
 ابدا لا يعرف فانه اذا وجد لم يعرف فتكلم قراط فنفى قصته  
 اذ عرفت عليه باخذ بيان كل هندي فرد عندنا ان الجمهور كيف  
 يصار بالمعلوم جدا ان كان محمولا وليس ذلك بكلام منطقي لان من ان كان  
 ممكن فاني فيك اشخاصا ما كان الى به ما من بقياسي اشخاصا  
 ولم يحل الشبه واما افلاطون فانه تكلف فجعل الشبه وقال ان  
 التعلم تذكر كجاء بل ذكر ان الطالب في فكر كان معلوما قبل الطلب

لا قول محمول لا طرف  
 لا تكلف صدق

محاول افلاطون بذلك القول  
 ان كان صدق

وفيل

وقبل الاصابة ولكن انما كان يطلب اذا كان قد انفلتت اليه  
 فتذكر وتعلم فيكون انما علم الطالب ان كان علمه مكانا فلان  
 قد اذعن للشبهة وطلب المخلص منها فوقع في محار وهذا في كفا  
 استقصنا كشفه في تلخيصنا الكتاب المسمى الكياس ولكن  
 مع ذلك نقول ان المطر لو كان معلوما لكان من جهة ما كنا نطلبه  
 ولو كان مجهولا لكان من جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من  
 وجهين ومجهول لنا من وجه فهو معلوم لنا بالتصور لا سحر  
 ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث  
 هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يتحقق ايضا بالفعل  
 فاذا سبق من العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بغير  
 عقل او حسي او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علمنا  
 باشياء كثيرة فاذا شاهدنا بالحق بعض تلك الجزئيات من غير طلب  
 فانها في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا مما لا يخفى  
 ما اوردناه من من اشار الابن حذو الحذو فاذا علم المطر  
 بالتصور او لا كما نعلم الابن بالتصور اوله ونعلم ما قبله بما يوصل  
 الى معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق قبل معرفته مكان  
 العبد الابن فاذا اسلكنا الى المطر كان عندنا من تصور

لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه فاننا في اذركنا المط  
 كما اذا اسلكنا السبيل الى الابن فكان عندنا منه مقبور سابق لذاته  
 وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انكنا لم نشاهد  
 الابن ابتداء وكلمة مسورة للعلامة كل من يكون على تلك العلامة  
 فوايقنا بقنا ثم اذا انقم الى ذلك علم واقع لا ينسب الى اتفاقا با  
 او واقع ينسب وطلب واستبان وتعرف فوجدنا تلك العلامة في  
 عند علمنا اننا بقنا فيكون العلامة كالحمد الكو في القياس <sup>اقتضا</sup>  
 لتلك العلامة في عدم حصول الصغير وعلمنا بان كل من يترك العلامة  
 فوايقنا حصول الكبرى عندنا عندنا ووجدنا الابن كالتحفة  
 وهذا الابن انما لم يكن معلوما للناس كل وجوه الاما كنا نطلبه  
 بل كان معلوما للناس جهة التصور ومجهولا من جهة المكان  
 فحق نطلبه من جهة ما هو مجهول الام من جهة ما هو معلوم فاذا  
 علمنا فطرقنا به حصل لنا بالطلب علم به تبة لم يكن وانما عجزت  
 با اجتماع شيئين للعلم احدهما السبيل وسلكها اليه والثاني  
 وقوع الناس عليه كالمطلوبات المجهولة تعرف با اجتماع شيئين  
 احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل ب وهو نظير السبيل <sup>الاول</sup>  
 في مثال الابن والثاني ما وقع في المثال وهو معرفتنا ان جرب

خبر  
 حدث

بلحس وهو نظير السبب الثاني في الابق وكان السببين منك  
 موجبان لادراك الابق فلك السببان ههنا وجان لادراك المط  
 وليس ما صار عليهما ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصاب  
 بعلم بل كل ما يحمل من كل وجه فهو الذي يعلم اذا اصاب ولما اذا كان  
 قد علم امر فذلك العلم به علم ما بالمط بالقوة فهو كالعلامة له وانما  
 يحتاج الى اقتران شيء به يخرج من الفعل فكما يقترن به ذلك  
 الى الفعل يحصل المط فاذا قد تقربنا الى المخرج كيف يكون تعليم  
 والتعليم الذهن بالمط وان ذلك انما يحصل بعلم سابق فانه يمكن  
 عندنا مبادي اول التصديق ومبادي اول التصور ولو لم يكن كل تعليم  
 وتعليم بعلم سابق لكان كل علم بتعليم وتعليم وان الامر في النهاية  
 فلم يكن تعلم وتعليم بل لا محذور يجب ان يكون ههنا امور مصدق  
 بها بلا واسطة وامور مستصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادي  
 الاولى للتصديق والتصور لبدا بمبادي التصديق ولتستقل  
 لولا بمبادي التصديق اليقين **فصل ٧** في البرهان المطلق  
 وفي تسمية الذين احدهما برهان اول والاخر برهان ان وسيع  
 دليلا ونقتل اول وجه العلم المكتسب فتدق علم مكتسب للتصور  
 الواقع بالحدود والمصاديق والاولى من التي تفتح بها العلم

فكونه فكما يقترن

علم

ثم كان

كل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا اوليس كذا لوين  
 لما كان احص من هذا وهو كل تصديق حق وقع من قياس منتج  
 التصديق بان كذا كذا ويوقع ليضم تصديقا بان لا يمكن ان لا  
 كذا او معلوم ان بين التصديقين فرقانا لان السابح المطلقة  
 يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون  
 كذا الا اذا اخذ لطلق عاما للضرورة ما دام الذات موجودة  
 في الضروري ما دام الموضوع موجودا على ما يوضع به وجود  
 الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد علم  
 وجه الاطلاق وذلك نظرا في العلم الذي هو علم بالمحقيقة في  
 هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ومقدار ما لا يمكن ان لا يكون كذا  
 لتفقد الا يمكن ان يزول فان قبل التصديق الواقع ان كذا كذا  
 من غير ان يقرن به التصديق الثاني انه نفس غير دائم بل يقين  
 وقيا ما فالبرهان مما يمتس وتلف يقين وقد قيل في تفسيرها  
 اقول ويشهد ان لا يكون المراد باليقين النتيجة فانه اذا كانت  
 النتيجة فليس هو نفس يقيننا وان امكن ان يحمل هذا وجه  
 لو تكلف حمل ادخال المولف فيه حشا من القول بل يمكن ان ين  
 قياس يقين النتيجة وفيها على ان المراد هذا قياس مولف من

في قوله فلا يقين فهو يقين في داغ اشارة ما في  
 تلازم اليقين الذي لا يمتنع الظاهر كما عرفت التصديق  
 يقين عاقلها المصيب كذا بعد اعتقاد ان هو غير ثابت  
 يقين هو اب علم ان يقين المذكور كان كل واحد منها  
 ان يعلم ان كذا كذا فلفظ ولا يكون مع اعتقاد ذلك  
 ان لا يقين وانما الثالث ان يقين كذا كذا ويقين ثانيا  
 كونه حقا ثانيا غير متغيرا فهو حقا اليقين الذي هو علم  
 والدور علم بالمحقيقة نفس كذا كذا هو علم على ظاهر الامر  
 وانما علم بالمحقيقة نفس كذا كذا هو علم على ظاهر الامر  
 اليقين هو ان يعلم اليقين هو ان يعلم اليقين هو علم على ظاهر الامر  
 هو ان يعلم اليقين هو ان يعلم اليقين هو علم على ظاهر الامر  
 فالاول يقين من غير المعلوم والثاني يقين من غير المعلوم  
 يقع اليقين من غير المعلوم والثاني يقين من غير المعلوم  
 المتداخلة فالاولان هما ما كان بعد ذلك والآخران هما ما كان بعد ذلك

كل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا اوليس كذا لوين  
 لما كان احص من هذا وهو كل تصديق حق وقع من قياس منتج  
 التصديق بان كذا كذا ويوقع ليضم تصديقا بان لا يمكن ان لا  
 كذا او معلوم ان بين التصديقين فرقانا لان السابح المطلقة  
 يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون  
 كذا الا اذا اخذ لطلق عاما للضرورة ما دام الذات موجودة  
 في الضروري ما دام الموضوع موجودا على ما يوضع به وجود  
 الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد علم  
 وجه الاطلاق وذلك نظرا في العلم الذي هو علم بالمحقيقة في  
 هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ومقدار ما لا يمكن ان لا يكون كذا  
 لتفقد الا يمكن ان يزول فان قبل التصديق الواقع ان كذا كذا  
 من غير ان يقرن به التصديق الثاني انه نفس غير دائم بل يقين  
 وقيا ما فالبرهان مما يمتس وتلف يقين وقد قيل في تفسيرها  
 اقول ويشهد ان لا يكون المراد باليقين النتيجة فانه اذا كانت  
 النتيجة فليس هو نفس يقيننا وان امكن ان يحمل هذا وجه  
 لو تكلف حمل ادخال المولف فيه حشا من القول بل يمكن ان ين  
 قياس يقين النتيجة وفيها على ان المراد هذا قياس مولف من

كل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا اوليس كذا لوين  
 لما كان احص من هذا وهو كل تصديق حق وقع من قياس منتج  
 التصديق بان كذا كذا ويوقع ليضم تصديقا بان لا يمكن ان لا  
 كذا او معلوم ان بين التصديقين فرقانا لان السابح المطلقة  
 يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون  
 كذا الا اذا اخذ لطلق عاما للضرورة ما دام الذات موجودة  
 في الضروري ما دام الموضوع موجودا على ما يوضع به وجود  
 الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد علم  
 وجه الاطلاق وذلك نظرا في العلم الذي هو علم بالمحقيقة في  
 هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ومقدار ما لا يمكن ان لا يكون كذا  
 لتفقد الا يمكن ان يزول فان قبل التصديق الواقع ان كذا كذا  
 من غير ان يقرن به التصديق الثاني انه نفس غير دائم بل يقين  
 وقيا ما فالبرهان مما يمتس وتلف يقين وقد قيل في تفسيرها  
 اقول ويشهد ان لا يكون المراد باليقين النتيجة فانه اذا كانت  
 النتيجة فليس هو نفس يقيننا وان امكن ان يحمل هذا وجه  
 لو تكلف حمل ادخال المولف فيه حشا من القول بل يمكن ان ين  
 قياس يقين النتيجة وفيها على ان المراد هذا قياس مولف من





الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البياض هو علة لوجود الأكبر للأصغر أو  
 عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يثبت برهان لم وبرهان  
 الآن فقد تنفق في إيراد يكون الحد الأوسط في الوجود لا على الوجود  
 الأكبر في الأصغر ولا معلول له بل امرامضايفالماوساويالمنسبة  
 إلى علة عرضها معروض ذلك ما هو معر في الطبع معا وقد تنفق  
 أن يكون في الوجود معلولا لوجود الأكبر في الأصغر فالأول  
 برهان الآن على الإطلاق والثاني يثبت دليلا مثال برهان الآن  
 المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بولما يفيض خاتمة في علم الحد  
 وكل من عرض له ذلك خيف عليه السريام ثم نتج أن هذا المحموم  
 كحاف عليه السريام وانست تعلم أن القول الأبيض والسريام  
 معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلط الحادة التي ناجزة  
 الراس وان دفاعها نحي وليس ولا واحد منهما معلول ولا معلول  
 للآخر ومثال الدليل أن هذا المحموم ينوب حماء غبا وكل من  
 حماء غبا فحماء من عفونة الأصفر أو يقول أن القمر يشك  
 بشكل كذا وكذا عند الاستئارة أي يكون أو لا فلا يثبت نصف  
 قرص ثم بدلا ثم يراجع على تلك النسبة وما قبل الضوء هكذا  
 فهو كرى فالقمر كرى أو يقول أن القمر منكسف انكسافه طذا انكسف

مستحضر

خاتمة  
عليه كركر

التي انكساف وقد حالت الارض بيننا وبين الشمس ونقول ان  
هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته از فجميع هذا يتبع  
العلة من المع ويسمى دليلا وهذا لا ينطوئ بها سواء بالبرهان  
المطلوع برهان لم يقل ان يقول ان هذا الانسان عصف فيجب  
الصفر اعلا احتقانا وان اردا المسام وكل من عرض له هذا فهو  
يحيى غيبا ثابتا ولازمة يشتمل في الثالث ونقول التكرري  
وكل كرى فان استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا  
وكذا ونقول ان التكرري وقع في مقابلة الشمس والارض في وسط  
بيننا وبينها عند كل ما كان كذلك انكساف او يقول هذه الخشبة  
بأشرف النار وكل خشبة تأثر بها النار محترق فان هذا  
كل ما يعطى التصديق بالمط ويعطى علة وجود المط في نفسه  
معا وما اصابه الاسباب وكيف يمكن ان يوجد علة  
وسط في نفسها التفصيل المستقصى بعد ما آلا ان فنقول ان  
جميع ما هو سبب لوجود المط اما ان يكون سببا لنفسه الحد الأكبر  
مع كونه سببا لوجوده لا صفوا ولا يكون سببا لوجود الحد الأكبر  
في نفسه ولكن لوجوده لا صفوا فقط مثال الاول ان حوى الغيب  
معلوله لعقود الصفراء على الاطلاق ومعلوله لها ايضا في وجودها

لزيد وشاك الثمان الحيوان محمول على زيد متوسط حمل على الانسان  
 فان الانسان علمه لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول على  
 على الانسان والانسان محمول على زيد فالحيان محمول على  
 زيد وكل الجسم محمول على الانسان فالحياة  
 وجود الانسان علمه لوجود الانسان جها فاما على الإطلاق  
 فليس الانسان وحده علمه لوجود الحيوان على الإطلاق  
 وحده علمه لوجود معنى الجسم على الإطلاق فاني سأل ان  
 وعول بل الحيوان علمه لوجود الانسان لزيد فانه ما لم يصح  
 حيوانا لم يصح انساؤا وكل حال الشك في ان فصل الجنس هو اول  
 النوع او الجنس فليكن الجواب على ذلك فرضا له علينا ودينا  
 تقضيه والان فنقول ان الجنس علمه للنوع في حل فصل الجنس  
 عليه كما هو علمه في حل جنس الجنس عليه ويتبين ما في شك  
 المذكور بعد ونقول ان كل شيء يكون علمه لحد الاكبر فانه يكون  
 صالحا لان يكون حدا وطله وان لم يكن بينا انه علمه لحد الاكبر  
 يقينا انه لا يتفك عنه في وجوده فمحقق في ذلك تاليف القياس  
 البرهاني ولكن لا يكون القياس المولف برهان لم بعد فاني  
 ان يتبين ذلك فلا يكتب اليقين بالتمام واذا لم يكن محققا

بان ينفك الانسان حيوانا وكل  
 حيوانا حكما فالانسان حاس  
 فلهذا يسميان بعضا للحيوانا  
 ثم حاسا ام لا بل لم يصح حاسا  
 لوجود حيوانا صدق

التيقن انما يتم لا بد لك الحد الاوسط و حد بين الحد الاوسط  
وهو الذي يتيقن ان السبب سبب بالفعل فكثيرا ما يكون السبب<sup>الخط</sup>  
اولا ليس سببا قريبا او ليس سببا و حد بالذات بل هو بالحقيقة جز  
سبب وهذا مثل الحساس فانه على وجهه الحيوان فاذا قلنا كل  
حساس حيوان لم يخ ذلك من احد وجهين اما ان نحلل اسم الحيوان  
مراد فالاسم الحساس حتى لا يكون للحيوان النفس التي هي الحس  
فيكون ح الاوسط والاكبر اسمين مراد فين ولا يكون على حد هما  
اولا بان يكون على الاخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على  
و معنى الحيوان على شيء اكمل معنى منه على هو بالحق وعلى اعلمت  
حتى يكون للحيوان ليس هو شيئا ذا احس فقط بل جساما و انفسا غاية  
نامية مرتبة حساسة متحركة فانت تعلم ان نفس كونه و احص  
حسن ليس هو نفس كونه جساما و انفسا غاية نامية مرتبة حساسة و  
كان هذا لا يخ عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس ايضا يلزم  
من وصفك شيئا واحدا من غير واسطة ولا جهة ان تعلم انه  
يجب ان يكون جساما و انفسا متعذبة نامية مولدة وغير ذلك  
فانك لو فرضت ان ههنا جساما حسا و لاشئ من ذلك لم يمتنع  
عليك تصورها به نعم قد تشكره و تجد الوجود بخالفه وليس<sup>التيقن</sup>

تلك

يصير يقينا بمطابقة الوجود له وبلاستقراء كما قد علمت لا بل كل ما لا  
 البديهة وجوده فالكبر يجوز وجوده وكلما جازيت وجوده فليس  
 مقابلة تقينا لو اذ كان كذا فليس قولك كل حساس حيوان ولا تقنه  
 بل حيوان الحساس نفسه حتى لا يكون اسما مرادفاله بل تجعله اسما  
 خصا بوجه مفهوم حقيقته امر ما يستقنا به مع ان الحساس علة الله  
 ليس وحدة علة بل هو احدى العلل الى جزئ العلة فيجب ان تقبل هذا  
 وللتلقت له ما يوافق اما ان احذت الحساس مرادفا للحيوان  
 فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا للاسم الاكبر فما فعلت شيئا  
 فاذا علة الاكبر الى غن في ذكرها يجب ان تكون علة كائنة  
 وعلة واضحة ثم تغير الاعتبار الى اعطيناها ونود فنقول  
 وان كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس  
 معلول وجود الاكبر في الاصل بل انه وان كان بالحقيقة معلولا  
 للاكبر فانه يكون علة لوجود الاكبر في المع فانه لا يمتنع ان يكون  
 العلة والاول الوجود فليس فيكون ذلك الشيء معلولا لما ثم يكون  
 العلة بكون ذلك المع معلولا اخر فيكون هذا الاوسط معلولا  
 في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علة في معلول اخر وليس سوا  
 ان يقول وجود الشيء وان تقول وجود الشيء لشيء ولا يتناقض

في  
 العلة

في  
 هذه الواسطة  
 معلولة

في  
 الشيء

في الوجود  
 في الوجود  
 في الوجود

ان تقول

هذا المتن من كتاب الفيلسوف  
 وهو من كتاب الفيلسوف  
 في شرحه في كتابه

ان تقول هذا معلول الشيء ثم تقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول  
 اخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم في تلك الحسول طبيعتها  
 عند الشيء الذي حصلت عنده ففعلت فيه وكما في العلة تجعل  
 هذا الاوسط دون نفس طبيعة النار فاذ نفس طبيعة النار لا يكون  
 علة الاحراق بذاتها الا بنسبة معلول هو ما يستلزم الحرق او  
 حركة النار مثلا فالشيء الذي هو علة لوجود الاكبر مطلقا هو  
 علة له في كل موضوع ووجوده في كل اصغر والا فهو علة لا لوجود  
 مطلقا ولكن لوجوده في موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر في  
 الاصغر فليس يجب ان يكون للعلة علة للاكبر بل ربما كان معلولا  
 له على الوجه الذي قلناه وليس لقائل ان يقول يجب في قولكم ان يكون  
 ما هو علة لوجود الشيء فهو علة له في وجوده لما وجد له فاذا كان  
 كذلك في كل الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان  
 علة له في وجوده للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في الاصغر  
 بل معلولا له ومع ان يكون المع علة فان الجواب عن ذلك انه لا يجوز  
 ان يكون الاوسط والاكبر كل واحد منهما ذات وكل واحد من <sup>الثانين</sup>  
 كون في الشيء فيكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث  
 هو ذاته ويكون كل واحد منهما اعتبارا كونه في شيء وهو اعتبار ذاته

قد خبر

فان قيل من العلل والوجودات في نفس الحاجة الى العلة المحركة  
 في نفسها والعلة تحتاج في وجودها الى الوجود من العلة المحركة  
 لا بالذات وهو كونه بالامر والوجود معلولا فلا دورا في ذلك  
 بين وجود الشيء ووجود الشيء في الوجود في نفس الوجود والامر

الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته وكون  
 واحد منهما اعتبارا كونه في شيء وهو اعتبار ذاته فان كان  
 ذات الاوسط لا يتحقق وجوده الا بالاكبر وكونه في ذلك الاصغر  
 فلا شك في ذلك







ان يتبين انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا ان يتبين  
 في ذلك بلهس والبلهس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوجد بالتجربة  
 وانما انما اذا تذكر ان يشك في هذا فتقوم انه ليس للانسان قوة  
 ضحك دايا والجميع او يتوهم ان لا اذ ليس يقوم لمهمة الانسان او يتبين  
 الوجود له الا ان يكون يتقنه بحسب كون الانسان ناطقا او  
 ذلك ان وجب ولم يحج الى زيادة وح يكون قد عرف وجوب  
 العلة فاستحال ان يعود ويتبين به العلة فان فرضنا ان ليس  
 يعرف ان الانسان ناطق مع لا يتبين له ان الانسان ناطق  
 ومن طريق الناطق وان كان يتبين ان كل حيوان ناطق فكيف  
 يصير من ذلك يتبين ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما  
 ان الانسان ناطق لم يكن يطلبه والقياس عليه وجب وان كان  
 ما يطلب ويحمل فالصفر في هذا القياس محمول يجب ان يطلب فاذن  
 من الجائز ان يتوهم انه ليس كل انسان ناطقا فكيف يكون للفيل  
 لكشفه جابلا ولا اذا كان انما اكتب بوضع ان كل انسان ناطق  
 فان علم من الوجه الذي به صار الحيوان ناطقا وهو ان اعطيت  
 الموجهة في نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة  
 النطق فيكون عرفا وان كل انسان ناطق فمتشابه بنوع  
 الضحك

العدة

فان

من جملة اعتبار وضع

نفس

فصل في حال السواد للقراب فانما انفقوا كل غراب اسود بوجه  
من الاستفراء والتجربة وانما يمكنه ان يتيقن بذلك ان عرفنا  
ان للقراب من اجازاتنا من شانه ان يسود دائما ليطر عليه  
من الريش فيبين له هذا الشيء او الحال الذي كان سبب لم يتيقن  
الا من سببته فان كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه  
ليس بين الوجود والاوسط كذلك للاصغر الا ان يتيقن الوجود للاصغر  
ثم الاكبر بين الوجود والاوسط فيعتقد برهان يقين ويكن برهان  
ان ليس برهان لم وانما كان يقينا لان المقدس من كلتيهما  
واجبتان ليس منهما شك والشك الذي كان في القياس الذي  
لاكبره سبب بصله باصغره كان حين لم يعلم من السبب الذي  
يجب بل انه اخذ من جهة هو بها لا يجب بل عكس فان كل  
سبب انما يجب بسببه واما ههنا وكان بدل السبب الذات  
وكان الاكبر للاصغر لذاته ولكنه كان خفيا وكان الاوسط  
ايضه لذاته لا بسبب حتى ان جهل جهل ولكنه لم يكن خفيا فقد  
تقدمه الصغر بوجوبها والاكبر بسببها اذا لم يكن الاكبر  
للموضوع الاوسط لانها لا بسبب بجهل حكمه بجهل والذي  
يتيقن ههنا في واحد وهو ان القائل ان تقول كيف يكون الذات

الواحد يقتضيه لذاته شيئين شلاج الاصغر كيف يقتضيه  
الاكبر والاكبر الواحد يقتضيه الواحد اللهم الان يقتضيه احد  
لذاته شيئين او يقتضيه انما لذاته بل ينطو ذلك الاول منها  
فيكون بعلته لا لا يجب اليان فقد بل ويجب الوجود  
فالجواب لمن المنطق من حيث هو منطوق يجب ان ياخذ له هذا  
بمكر في مواد هذه صفها ولا يمكن في مواد مخالفتها ولما  
هل هذه المواد اما ان لا وهل هذا الشك صحيح فيها ام لا فليس  
هو علم منطق بل البحث عن امثال هذه للفلسفة الاولى فانه يتعلق  
بالبحث من احوال الموجودات او هناك يثبت ان يجوز ولا يكون  
الواحد من الذوات التي ليست بغاية البساطة لواحدها كثيرة  
طبقا مع اليمين بعضها قبل بعض وان في بعض الذوات البسيطة  
احوال يشبه هذا من جهة تركيب معنوية فيها اذ لا يكون بسيطتها  
بساطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد يحصل  
من هذا برهان الان قد يعطى في واضع ذابوا اما في  
ماله سبب فلا يعطى اليقين الدائم من الاسباب ومن هذا  
الحكمة يقول الميرزا في الايقاع في كثير من الامور المشوبة  
الى الهيئته لانه ياخذها من جهة ما وجدت بالبرهان كضعفه

حين يخرج مثلا اوج الشمس من جهة لخر حركة الشمس مستوية  
في اجزائها فلكل الوجود سرعة ويطو ابطو حوالا لوجود سرعتها  
للخفيض ولا يعطى العلة في شئ منها وانما يعطى بها التسوي فان  
قال قائل انا اذ اراينا صفة علمنا في صفتها ولم يكن ان  
يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المع العلة فالجواب  
ان هذا على وجهين اما جزئيا فنقول ان هذا البيت مصور وكل  
مصور واما كل فنقول ان كل جسم موقوف من صورة وهو  
وكل موقوف فله موقوف فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت  
له مصور فليس مما يتبع به اليقين الدائم لان هذا البيت  
ما يفسد فيزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده و  
اليقين الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين الدائم الكمال والكمال  
الاخر وهو ان كل جسم موقوف من صورة وكل موقوف  
فله موقوف فان كون الجسم موقفا من صورة وصورة اما  
ذاتي للجسم به يتقوم واما في لازم فان كان عرضا لازما فان كان  
يتردد لادامة ولا نسب في ذلك فحينئذ لن يكون من شأن ما  
عليه براهان الان باليقين فلو ترك ذلك لكان ان نسب امحاله  
وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لانه بر بوسطة فالكلام فيها

وهو قوله فله مصور فان قلت الموقوف على صورة  
غيره فيصير له مرجع واما وجود الصور مطلقا فذلك  
ليس بمسألة من هذا القبيل بل اصل امره ان الشئ هو  
متباين لا يوجد منها في وجودها ووجد في الاخر منها في  
اليقين لا يقع عند جميع اليقين الدائم  
اليقين

فلنترك

كالكلام في المطبعة فلا يكون ما ينتج عنه يقينيا بسببه وانما كان  
ذاتيا او كان من اللوازم التي يلزم لا بسبب فالجواب عليه ان  
له مولف المولف فليس المحور العلة لان العلة هو المولف لان  
له مولفا وليس المولف هو الحد الاكبر بل ان له مولفا فهذا هو  
محور على الاوطالذ هو المولف فانك تقول ان المولف يوصف  
بان له مولفا كما يق للامسان انه حيوان ولا نقول له المولف  
مولف ثم ذوالمولف هو اول المولف ثم للمولف منه حيوي  
وصورة وسواها كان مقوما للمولف او متابعا لازما واذا كان  
ذوالمولف في نفس الوجود وهو اول المولف فهو لما تحت  
المولف بسبب المولف على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين  
حاصلا بعلة ويكون المولف على وجود ذوالمولف اللحم وان  
كان جزء من ذوالمولف وهو المولف علة للمولف فقد بان  
ان الحد الاكبر في الشيء المتسق اليقين الحقيقي للوجود ان  
يكون علة للاوطال وعسى ان يكون فيه جزء هو علة للاوطال  
اعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المولف ثم ذوالمولف  
شيء اخر فان ذوالمولف هو بعينه محمول على المولف واما المولف  
فمح ان يكون محمولا على المولف كمن له ابل ان يقر به يجوز ان يكون

الذي هو اعم من المولف من الحيوان والصورة  
حيث ان ذوالمولف هو المولف الذي هو الام بقر  
منه المولف من الحيوان والصورة الذي هو  
منه صدق  
ان وجد ذوالمولف في الخارج فيقول المولف كذا  
ولا المولف المطلق فيقول المولف من اللحم وغيره  
صدق



الكبر غير مقوم لكلاهما بل هو امر لازم له وهو مع ذلك ليس بمعلول  
بل هو امر يقارن له وكلاهما متعلق بالوجود ويكلمهما  
علة في الوجود واحدة بشر كان فيها مثل الحال الاخر  
الاخر وكيف يمكننا ان نقول ان لزوم عود الاخر عن الاخر اذا  
جعلناه حدا او طلوزوم عن علة ومع ذلك فانه يقينية لاشك  
فيه ولكل اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزواج علمنا بتوسطه انه  
فرد علمنا باليقين لا بنزول التبع وليس ذلك عن علة فانه ليس ان  
ليس بزواج علة لكونه فردا بل الاول ان يكون كونه فردا وهو امر  
في نفسه علة لكونه ليس بزواج وهو امر خارج عن ذاته اذ هو  
باعتبار غيره فيجب له شطر في هذه ونحتملها فنقول اما اذا كان  
هنا امر ان ليس احدهما متعلقا بطبيعة الاخر بل متعلق احدهما  
او كلاهما بشئ اخر فانه ليس احدهما يجب بالاخر بل مع الاخر  
خاذا كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالاخر واما اذا كان احدهما  
علم من جهة العلة فان كان الاخر ايضا علم من جهة العلة فنحن  
بامر الاخر لا يفيد يقينا بل اننا قد حصل ذلك من جهة العلة  
ولما اذا كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول لم يعلم  
بعلة ثم من شأنه ان يعلم به الاخر فليس بينهما حال اللصا فانه

متداو خب  
منهيب على انظر فيه  
ولما امر كلاهما بكونا مكان الوجود  
ويكون كلاهما كمتق  
الزواج امر يعلم الاكبر منها من العلة والعلة المعلول  
فانه آفة صدق

فان المضافين يحضرا الدهن معا واذ لم يكن كذلك لم يكن هذا  
جارا بمجر الاصح والاحكام ان كان احدهما اعرف للاصغر  
من الآخر كذا هو الذي هو الاكبر معروف للاوطم ولو كانت المعللة الموحدة  
لاوطم توجب ذلك في الاصغر لم يفتقر الى الاوطم فانه لم يكن في  
ذاته بحيث يجب للاصغر الاوطم وليس هو باعتبارها بالاطم ووحدة  
في حد الامكان لافلاوطم مدخل في علمية وفرض لا يكون وان كان  
اعتبارها بالاطم اعتبارا شئ لم يكن بعد في الاصغر ليس بوجوب  
فلا يجب من جهة الاوطم ان يقع يقين واعلم ان توطم المضافات قليل  
لحدود في العلوم وذلك لان نفس علمك ان زيد اخ هو علمك  
بان له اخا او شمل على علمك انك لا يكون النجم فيه شيئا اعرف  
من المقدمة الصفر فان لم يكن كذلك بحيث يحمل الى ان يبين له  
اخا فانه صورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه الاشياء الاولى  
لا يسه قياسية فضلا عن ان يكون براهين واما الاستنباط المذكور  
فلما لا اذا استنتج فقال كذا ليس بنزوح اي ليس له حد الزوجية  
اما ان يكون يقول علم ذلك لعلاقة غير موجبة لذاتها ان يكون  
بنزوح فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون العلم بان  
فرد من هذه الباشا يقينية ولما ان يكون علم ذلك للمعللة الموحدة

نفس قوله فان كانت فائدة  
منه

لا فليس نزوج ولا علم لذلك لا فقدان جذا الزوج وليس يمكن ان  
يفقد جذا الزوج الا بان يوجد ولا احد الفرد فيكون هذا القياس  
مما لا فائدة فيه لانه ينتج ما قد علم قبل الاستقناء وانما يفيد من  
الاستقناء فيما ينتج ما يعلم بعد الاستقناء اما قياس الخلف فانما  
يفيد بوهان الا ان لا يثبت صدق شيء لكذب نقيضه للجواب  
او سلبه المح وهذا كلها بأمور خارجة لكنه في قوله لم يعود له  
للمستقيم فيكون منه ما في قوله لم يكن بوهانا وبعدها كلمة يجب  
ان تعلم انه لا يكون في اليقين السام الدائم لانه يكون الا في حلة وجود  
الا كبر في الاصغر فقط ولن يعلم لانه اكثر الامثلة الواردة في التعليم  
الاول المقصود على هذا القدر انما وردت على سبيل المساعدة  
مثل حال الشجر وعرضه وقدره وجفاف الرطوبة والامتداد وحاله  
القر وسر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاو طليسا دام  
الوجود للاصغر فانه لا يجب لانه يدوم ما يوجب وما هو علة لوجود  
كان علة فيكون ما يفيد من اليقين انما يفيد وقتا ما ولما قيل  
ان يقول قليف يكون حال الاصغر من الاو في البراهين فنقول  
نحو ذلك يكون الا في علة الاو فيتمت فيه لذاتها بلا توسط علة اقضا  
النوع لخواصه المتبعة عنها انما تاوليا لانه الاو علة للاصغر

الان زوجا لا اولاد ان الحاصل النقيض فيهما  
وامر بهما بالسلب وانما الحاصل فيكون  
صدق  
وكل عريضة الاوراق فانه  
ينفطر اوراقه فلهذا لا يجوز ان يكون  
وكل عريضة الاوراق فانه لم يطرير بل يطرير  
بالاعتناء وكل ما لم يطرير بهما لم يطرير  
فانه عند الحراف ينشأ فكل عريضة الاوراق  
ينفطر اوراقه فلهذا لا يمكن ان يكون  
صدق

المثلث زواياه  
 مساوية لقاعدتيه وكذا  
 زواياه مساوية لقاعدتيه  
 فاشبهواياه بنصف زوايا  
 المربع فالمثلث فان زواياه  
 نصف زوايا المربع

في ذاته بل في بعض احكام خواصه التي هي ثابتة للاول مثل كون زواياه  
 بالمثلث مساوية لقاعدتيه اذا جعلناه الاول وفرضنا ان كل زاوية  
 في الاصل هي ثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف  
 زوايا المربع ويجوز ان يكون الاصف من خواص الاول بنصفها الاول  
 ثم الاول على حكم تقارن الاصف وما كيف يكون الاكبر والاصف  
 محالين بشئ واحد وليس احد هاتين علتين الاخر فقد عرفت  
 الوجه وسبب ان الاكبر من الاول فيما علمت ولكنه لقابل لتقول ان  
 اذا ثبت حكم على الاصف فثبت بالنسبة فلو دنا من جعلها اكبر فثبت  
 ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الاصف  
 اذا صار اوسط وقد صار الاكبر يتناوله لعله فقد صارت تلك العلة  
 بعينها علة لكل ما يوصف بالاصف فقد صارت علة ايضا للاصف  
 الثاني لانها للاصف الثاني يوسطه الاول بغير واسطة وليس  
 الا هو الذي يعطى العلة القريبية بالفعل فقط بل هو يوجب له  
 وان لم يكن يفعل ذلك بعد ذلك يكون انما يتبين بالعلته واليقين  
 فكان ان يكون من غير البيان فيه في العلل والذي هو مطلوب  
 البرهان اذا اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن بهما  
 فهو ان يكون مثلا الحد الاصف من الحد الاوسط والحد الاكبر

كلياته

الانها علة

ليس

ليس علمه قربة للكونج الا ما هو علمه لذلك لا حمل انده فاذا اعطينا  
ان ب آلم بحل لن يكون يقينا لنا ان ب آلم مقبولا عندنا او لا يكون  
فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهان انضالا عن غير كون  
ان لم يكن مقبولا لاننا جزمه ذلك لم يكن بينا بان كل ب آلم يقينا فلما  
وكان انما جازم لكل ب آلم ان ب غير متيقن يقينا دائما فلما  
اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب آلم لا حمل لنده آلم او تاخر فعلم ذلك  
فان البرهان ح لا يكون برهان ان محمودا

في كيفية تعرفه باليس المحمول سبب موضوعه في الاستقراء وهو  
وفي التجربة وموجها ثم لسائل لنسأل فيقول انه اذا لم يكن في الموضوع  
والمحمول سبب في نفس الوجود فكيف يتبين النسبة بينهما ببيان  
فيقول اذا كان ذلك بينا بنفسه فلما احتاج الى بيان ويثبت في نفس  
من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات  
الموضوع يجب مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة وجوبها  
من حيث وجبت والعلم الحاصل يقين وان لم يكن بينا بنفسه  
فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقين غير رايل لانا اذا جعلنا النسبة  
باليس نسب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم القين وان جعلنا  
ما هو ب ب فقد وسطنا سببا وهذا محاذ فرضنا انه لا سبب

لن يكون اشكال هذه بينة بنفسها كلها او يكون بيانها بالاستقراء اللانها  
 اذا بيق بالاستقراء من احدا من بين وذلك لانها لا تكون خورا  
 لنفسية للموضوع بل الموضوع بينا بنفسه بلا سبب فانما يتبين  
 بالاستقراء هذا النوع وان كان يكون وجوده شبهة المحول الجزئيات  
 الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه في كل واحد منها  
 فاما ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا دفع  
 امر جازم وقال فلا يكون من تلك المقدسات يتبين ولما لا يكون  
 بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحول لا يجوز ان يكون ذاتيا  
 بمجه المقوم فاما سنتيق بعد ان لن انما في معنى المقوم غير مطلوب  
 في الحقيقة بل وجوده لما هو ذاتي له يتبين واما ان يكون عرضيا ولا  
 ان يكون من الاعراض اللازمة لكل يقع على الجزئيات بالنوع اذ هو  
 حمله على الكل فيكون هذا العرض لازما للشئ من الاعمال الدائمة  
 للجزئيات فان العرض الذي هو صفة هذا شانه اذا كان  
 كذلك كان حمله على كل جزئ من جزئ فلا جعل في موضوعه لموتقنه  
 الذاتية فيكون ذلك الى الذاتي سببا عاما لوجود هذا العرض  
 في الجزئيات وقرئناه بلا سبب واذا علم من غير جهة ذلك  
 لم يكن ذلك بعلم ضروري ولا يتبين فضلا عن ان يكون سببا

السبب

ان يكون

لأنه يكون عرضا للمعنى العام حتى ويصح أن يكون مطلوباً بالذات لكنه ذاته  
لكل واحد من الجزئيات عن آخرها فإن العارض لجميع جزئيات الشيء  
لأنه يكون عرضاً للمعنى الكلي المساو لها لأنه ليس شئ من  
يعرض له ذلك الخلق بسلبه أو إيجابه وإذا لم يكن عارضاً شئ منها  
فكيف يكون عارضاً لكلها وعارض طبيعة الكلي عارض لكل فإن الحركة  
بالأزادة لما كانت عرضاً لازماً لجنس الإنسان كانت عرضاً للإنسان  
وكل نوع مع الإنسان فقد بان أن نسبة المحمول في مثل كماله منافية  
تكون عرضية عامة ويحتاج أن يمتد في كل واحد من الجزئيات  
فقد بطل أن الشئ يكون استقراء جزئيات سببه في تصديقه بالاولا  
له تصديقاً يقيناً ولا يكون ذلك بتبين الجزئيات بنفسه وأما أن  
حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير متين بنفسه بل يمكن أن  
يتبين ببيان ذلك البيان أما أن يكون سبباً لا يوجد في كل واحد  
منها اليقين الحقيقي الذي نقصره فكيف يوقع ما ليس يقينياً  
اليقين الحقيقي الكلي الذي بعد ولما لم يكن بياناً بالسبب فيوجب  
اليعين الحقيقي في كل واحد منها فيجب أن يتبين في السبب كقولنا  
فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولاً وإذا كان السبب لا يتغير في  
الكلي فليس أيضاً فصح في المحرر وإذا نفع في الكلي فيكون النافع هو

والجمل العرض الذي فرضه بالقبول المثل الكلي لأنه  
نفس ذلك العارض ذاته بالكل واحد من جزئيات ذلك الكلي  
عرضاً بالنسبة إلى ذلك الكلي فكل واحد من تلك الجزئيات  
الموضوع عرضاً وسلباً عنها سلباً إيجاباً  
عليها حالاً ذاتاً أو سلباً عنها سلباً  
لأنه يتبين في شئ من تلك الجزئيات  
بوجوده أو انعدامه عارضاً شئ منها  
بوجوده أو انعدامه فكيف  
صدق

عند ذلك الاستقراء والمليح كونه السبب هناك التبرير في غير ذلك  
 بنفسه وذلك ما قد ابطال ولما باستقراء اخر وهذا ما يذهب الى قوله  
 بعد بان السبب يترجم حوله الى موضوعه فاما ان ينقسم  
 الى لا يتبين التبرير حينئذ يوجب قياسته ولما التجزئة فلانها  
 غير الاستقراء وسنبت ذلك بعد والتجزئة مثل حكمنا السقونيا  
 سهلا للصفره فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرا زال عنه لم يكن  
 مما يقع بالتفاهق فحكم الذهب لم يزل من شأن السقونيا سهلا للصفره  
 واذ عن له واسهل للصفره عرض لازم للسقونيا فليس ابل له  
 فيقول له هذا ما لم يعرف سببه فكيف يقع هذا لليقين الذي  
 عند ناموس السقونيا لا يمكن له ان يكون صحيح الطبع فلا يكون سهلا  
 للصفره اقول انه لما يحقق له السقونيا يعرف له اسهل للصفره  
 وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم له ذلك ليس اتفاقا فان  
 الاتفاق لا يمكن داما او اكثر يا فعلم له ذلك شي يوجب السقونيا  
 طبعا اذا يقع له كونه عند اختياره او علم له الجسم بما هو جسم لا  
 هذا المعنى في وجهه بقوة قريه فيه او خاصه له او سببه  
 برقع هذا النوع من البيان له السقونيا بالطبعه  
 سهله للصفره والنوع السهله للصفره اذا كانت صحيحه



المفعول مستند حاصل الفعل والانفعال فصح ان السقونيا الذر في  
بلادنا يسهل دايما الصفراء اذا كانت صحيحة فاذا عرفنا  
الا عظم للاصفرو بساطة الاوطا الذر هو القوة <sup>السبب</sup> السبب  
واذا احدثت باء الفيل وجوب كل <sup>ان</sup> انما هو بيان كونه  
هو علمه لو جرد الاكبر في الاوطا ولم يكن علمه للعالم بالاكبر فاذا  
بالنسب حصل لنا هذا النوع من اليقين ايضاً ولقابل لنقول  
ما بال البحر يترقيد الانسان علماً بان السقونيا يسير في صفراء  
على وجه مخالف في افادة تراه افادة الاستقراء فان الاستقراء  
المازلي يكون مستوفى في الاقسام واما لما يقع في الظن الاغلب  
والبحر يترقيد لستم يعود فيتشكك فيقول ما بال البحر يترقيد  
في الاشياء حكما يقينا ثم لو توهمنا ان الناس الا في بلاد السودان  
فلا يتكرر على المختص حوان الا اسود فبل يوجب ذلك ليرفع  
اعتقار بان كل انسان اسود فان لم يقع فلم يكثر وقوع  
وتكرر لا توقع ولنزاهت فقد اوقعت خطأ وكذا ما اذا او  
فما وكذا ما قد صارت البحر يترقيد في ما والا اصله لان  
يكتسب منها مبادر النهران فنقول في جواب ذلك ان البحر يترقيد  
ليس في العلم الكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل الاقران

يقيناً

قياس بر قد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد علما كليا قياسا منطقيا بل كليا  
 بشرط وهو ان هذا الشيء الذي يكرر على الحق يلزم طباعه في الطبيعة  
 ان تكرر لا ... اذ اما الذي يكون مانعا فيكون سببا  
 لا كليا مطلقا فان اذ ... الامر يحتاج الى سبب ثم تكرر مع  
 حدوث امر اخر علمه سببا قد تكرر فلا يخفى اما الذي يكون ذلك الامر  
 هو السبب او لا تفرق بالسبب ولا يكون ولا لم يكن هو السبب  
 او الامر ... الطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في  
 الاكثر فيعلم ان السبب او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة  
 ليست يفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد  
 واذا اغبرت هذا القانون الذي اعطيناه سهل عليك الجواب  
 عن التشكيك الموردين بحال الناس السود في بلاد السودان و  
 لادتهم السود وبالحيلة فان الولادة اذا اخذت من حيث  
 هي ولادة عن ناس سوداوعن ناس في بلاد كذا صححت التجربة  
 واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط فليست  
 التجربة متمايزة باعتبار الجزئيات المذكورة اذ التجربة كانت مازية  
 سود والناس المطلقون غير الناس السود فلهذا فان التجربة  
 كثيرا ما يغلط ايضا اذا اخذ ما يباين ما باليت فيوقع

فان ذا

عالم ليس بينهما وإنما يقع اليقين منهما ما اتفق لهما كان تجزئة  
واحد فيلزم الشيء الجزئ عليه بذاته فاما لا الخديع مما هو علم  
منه واخص فان الجزئية لا يفيد اليقين ولست في صور الجزئية  
امان من الغلط وإلها موقعة لليقين . اي وكيف والقبال  
ايض ليس كذلك بل قولك كثير اما يعرض لنا اليقين بحسب الجزئية  
فيطلب وجبايقاع ما يقع منها اليقين وهذا يكون اذا ثبتنا  
لشيء يكون هناك اخذ شيء بالعروض وذلك كثير يكون او صدق الشيء  
معلومه لنا ثم كان يوجد دائما او في الاكثر امر بوجوده فاذا لم  
يوجد لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام فالتصو  
العام متعارف الخاص فالوصف الخاص متعارف ايضا للحكم ولكن  
كان ذلك الوصف مساويا للشيء ايض فوصف الخاص المساوي للشيء  
متعارف للحكم ولما كان الوصف خاص بالاحص من الطبعه التي  
لشيء فذلك الوصف الخاص عن الشيء يكون هو الذي تكرر علينا فيما استخا  
وفي اكثر الموجود عن الشيء عند ما يكون ذلك ما يهدم الكلية المطلقة  
باعتبارها ما اخص من كلية الشيء المطلقة ويكون الفعل  
عن ذلك مغلطا لنا في الجزئية من جهة حكم الحكم فان في ذلك  
وان كان لنا من بلن شيئا هو كذا يفعل امر هو كذا فلا يكون

نفس بان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر فاما ان يمنع ان يكون  
 مقبولا في بعض البلاد فيكون مزاج خاصية ام يعدم فيها مزاج  
 وخاصية يسهل الصغراء بل يجب ان يكون الحكم التجريبي عندنا هو  
 ان السقونيا المتعارف من الحسوس الدنيا هو لذاته او لطبع فيه شهل  
 الصغراء الا ان يقادم بما منع وكما حال النور في اعماله الحية فمذا هو  
 ومن قلنا غير هذا فلم ينصف او هو ضعف التميز لا يفرق بين ما اعتبر التميز  
 فيه كالتشابه لا يلدو من ثباته وبين اليقين فان بهما عقائد يشبه اليقين  
 وليست باليقين وبالجملة كانت التجربة معتبرة في الامور التي تحدث  
 وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبارها فلفظ فان كان شرط  
 من التجربة يتبعه من كل حتم على الشرط الذي شرطناه لا شك في نفسه  
 ان يكون وقوع ذلك القين ليس من التجربة بما هي تجربة على الامر  
 يلزم عنها بل عن السبب المبين الذي يفيد اوائل اليقين وخبره  
 في علوم غير المنطق فيسبحح كنه يكون التجربة كالمعدولين بذلك  
 المعد للعلوم الذي هو القياس بل معد فقط فالفرق بين الحسوس  
 والمستقر والمجرب من الحسوس لا يفيد باكتساب اليقين وهذا هو  
 قد يفيدان والفرق بين المستقر والمجرب ان المستقر  
 لا يوجب كلبية مشروطا او غير مشروط بل يفتح فلنا عابا اللهم ان تول

فلو ان التميز للثبات

عندنا

مودر العبادات غير مختلف فان العبادات هي العبادات  
 فلو كانت تارة تارة الدوام والآخر الذي هو التجربة  
 قبل التجربة وتواما هو غير ملزم بمحمول فاستدلنا بغير  
 الاعيان والذات هو بيان تغير المدعى العدد الذي  
 هو علم الشرط لا يتغير ولا يشك في لزوم من العلم  
 المعترضة في التجربة يتكامل ذلك فما بين صدق

تجزئة

تجربة واجتهد وجب كلية بالشرط المذكور في بيان كيفية  
الاخصر على الاشاح الاعم على ما دون الاخصر واجازة الفرق بين  
والوارد وبين الصور والافصول اقواله مما ذكره في بيان الحيوان  
كيفية يكون سببا لكونه انسان جمعا على ذمينا من ذلك فانه  
سالم ليس الانسان جمعا لم يكن حيوانا او كيف يكون سببا لكونه انسان  
حسنا وما لم يكن الانسان حسنا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس  
سيان لوجود الحيوان فاله يوجد المشي لم يوجد ما يتعلل وجوده  
به وايضا اذا كان معنى الجسم ينظم الى معنى النفس فيكون مجموعهما  
لا واحد منهما حيوانا فكيف يحل الجسم على الحيوان فيكون كما يحل  
الواحد على الاثنين ولكن كيف يحل النفس على الحيوان فيكون كما  
يحل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا كله يتحل اذا عرفنا الجسم  
هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناظر الذي هو صورة  
او جزء والذي هو فضل وبان للناس ذلك ان ما كان منه بعض  
المادة او الصورة فلا يحل البتة ولا يؤخذ حدودا وسطا بينهما  
بما لم يؤخذ العلل حدودا وسطا على النحو الذي يتبين بعد  
فتقوا اننا انما اخذنا الجسم هو هذا اطل وعرض وعمق من جهة  
نما له من استطراده ليس من اختلافه في غير هذا وجبت

وهذا ما ذكره ابا الفروق في محل ما لا دلالة  
في المحل المذكور  
والا لم يكن  
في سبب  
الواحد فقط  
ان لا اجزا  
وبالاجزاء  
التي هي  
على الجوز  
الاول فيكون  
الصورة فيكون  
والاخر فيكون

الاول فيكون  
الصورة فيكون  
والاخر فيكون

وانضم اليه معنى غير هذا مثل حسن واعتدال او غير ذلك كان معنى خاز  
 عن الجسمية محمولاً في الجسمية مضافاً اليها كما هو من الجسم الذي  
 وان اخذنا الجسم هو مراد اطلاق ومرض وعق بترط ان لا يتعرض  
 لشيء اخر البتة ولا يوجد فيكون جسمية طورية مقبولة هذه  
 الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف مع مقوم لمية  
 تلك الجوهرية وصورة فكان معها وفيها الاقطار ولكن بالجملة اقطار  
 تلت على معنى الجسم فبالجملة اي بجمعها ليست يكون بعد ان يكون من جملة  
 جواهر الاقطار تلت ويكون تلك المجموعات ان كانت هناك بجملة  
 داخلية في هوية ذلك الجوهر لان يكون تلك الجوهرية بقطب بالاقطار  
 ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المعاني  
 هو الجسم الذي هو الجنس فلجسم بالمعنى الاول هو جوهرية الجوهر المركبة  
 من الجسم والصورة التي هي الجسمية التي بمعنى المادة فليس محسوس لان  
 تلك الجملة ليست بموجود جوهرية طول وعرض فقط وانما  
 هذا فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة بوجهة كانت الف  
 وفيها الاقطار التلت فواذن محمول على المجتمع من طبيعة الجوهر  
 كالمادة ومنه النفس لان جملة ذلك هو جوهر وان اجتماع من معاني  
 كثيرة فان تلك الجملة موجودة لانه موضع وتلك الجملة جسم لانها

ان هذا الاقطار فقط كما ان في القسم الثاني من

ان هذا الاقطار فقط كما ان في القسم الثاني من

بشرط ان لا يوجد في كل جسمية الجسم  
 لجوهرية مقبولة كما في وقت الجملة  
 جسم هذه الاقطار فقط فيكون الجسمية  
 مارة في هذا الجوهر الذي هو الجسمية  
 حدة

اذ  
 ان هذا الاقطار فقط كما ان في القسم الثاني من

جوهره طوال وعرض وعق ولكن فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط  
ان لا يكون في حيوانيته الاجسيمه واعتدا وحس كان لا يسر له يكون  
مادة وان يكون بابعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة الانسان  
وهو موضوعا وصورة النفس ان طرفة وان اخذ بشرط ان يكون بالحي  
الذي به يكون الجسم جنسا وفي معناه ذلك الحيوان على بل يجوز الجنس  
ذلك من الصور ولو كان النطق وفصل يقابل النطق غير متعرف في  
شيئ منها او وضع بل يجوز انه وجود اي ذلك كان في هويته ولكن  
هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورية فلا  
ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا يجمع الجنس ولكن  
فافهم الحار في الحساس والناطق فان اخذ الحساس جملا او شيئا  
حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فضلا بل كان جزءا من  
الانسان ولكن كان يجوز ان يكون محمول عليه ولنا اخذ جملا او شيئا  
بحق فلا وجه ومعدرات الصور والشرائط كانت بعد ان يكون  
فيها حس كان فضلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذن اي  
يحيى اخذ من ما يشكّل الحار في جنسية جوهره فوجدته قد  
يجوز انما فصل اليراثها كان على انها فيه ومنه كان جنسا  
ولنا اخذ من جهة بعض الفصول ونمت ابراهيم وختمته حتى

حيوانا م  
مختلف على قول حيوانا بالحي  
مدق

ان اخذت حال المادة والجنس  
بالجسم والجنس في الذات واللبس فاعلم ان  
الصوره وانفصل من الفصل العبد والقريب  
والا يفتق

لو دخل شيء اخر لم يكن من تلك الجملته وكان خارجا لم يكن جنسا بمادة  
 وان اوجبت لها اتمام المعنى حتى دخل فيها يمكن ان يدخل خارجا  
 نوعا وان كان - - - - - شأنه الى ذلك المعنى لا يضر من ذلك كان جنسا  
 فاذا ناسر اطل لا يكون زيادة يكون مادة وباشترط ان يكون  
 زيادة يكون نوعا وان لا يضر من ذلك بل يجوز ان يكون كل واحد  
 بادا على انهما داخل في جملة معناه يكون جنسا  
 وهذا الشكل فيما اذا مركب واما فيما اذا بسيط فيعلم ان  
 العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرناه قبل  
 هذا الفصل في نفسه واما في الوجود فلا يكون فيه - - - - -  
 هو جنس وشر مائة واذا قرنا هذا المقصد المقصود الاول  
 فنقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض جهود  
 التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى الجنس وكذا انما يوجد الجسم  
 قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما  
 الجسمية التي يجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرونة به مع وجوب  
 ان يتضمن الاقطار الثلاثة فانه لا يوجد للشئ الذي هو نوع بين  
 الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفضل بعد ان كانا يجوز ان  
 في نفسه تقمنا اياها فيكون المعنى الحيوانية جنسا واما في

ما الجسم الذي يشتمل على الحيوانية  
 على الانسان والجنس الذي  
 بشرط الاحيان لا يحمل  
 عليه وكذا الانسان لا يخلو  
 من كل شيء فان كل شيء  
 بعد ان يتقدم الى موضوعاته  
 ما لا يلاحظ نسبة الى ما تحتها  
 لم يكن كليا وما لم يكن كليا  
 لم يحمل على شئ منها



اذ حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذي يحتمل المادة فانه جزء من وجود  
الحيو ان لم الجسم المطلق الذي ليس يحتمل المادة فانه وجود واجتماع  
من وجود النوع وما وضع تحته فماسباب لوجوده وليس  
هو سببا لوجودها ولو كان الجسمية للتجهيز للجسم وجود محتمل  
قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي  
يحتوي المادة وان كانت قبلية لا بالزمان ولكن اذ يوجد  
ذلك يوجد شيئا ليس هو النوع بل علة النوع يوجد بوجوده  
النوع فلا يكون النوع هو وهذا حال بل وجود تلك الجسمية  
في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود هو نوعه  
فلنرب الآن نوعا ونحل عليه جنس وفصل جنس وجنس  
فنقول اننا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل  
الى موضوعاتها ليس من جهة اعتبارها بطايعها فقط بل بحال الجنس  
الاعلى انه يوجد او لا مستقرا بنفسه للنوع ثم يتلو بالجنس الذي  
دون وبعده بل يحد كل ما هو اعلى تايعا في الحمل الاسفل وانك  
تعلم ان لا تعمل جنم على الانسان الا الجسم الذي هو الحيوان  
فان لم يكن عليه جسم غير الحيوان بل سلب عنه جسم ليس  
بحيوان فشرط الجسم في جعله ان يكون حيوانا ولو لا الحيوانية

الحيوانية هي التي  
تجعل الجسم  
حيوانا

الجزء ٩٨ من كتاب الجبر

كان الجسم لا يحل عليه ذلك الجسم الذي ليس بجوان لا يحل عليه وليس  
الجسم الا حيوانا اذ هو نفس الحيوان والجسم الذي يحل عليه هو ذلك  
اذا اعتبر هذا ر. هو كيف كان ولو كان مركبا من الف معنى  
ذلك الجو هو طويل عريض خفيف وهو اذ حل عليه بالفعل قد صار الجوز  
فيه من التركيب مختلفا في الوجود فان كل جوز كاعلمة  
وتعلم قد يعرف له سبب به يجب وهو السبب المعين فلك  
هذا الجوز لذنن في حديثه ليس ما يبقى مجزأ لا يجب التبعة  
بل قد يجب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب لما حل اياه  
حيوانا فيكون ذلك الجسم حيوانا وذلك الحيوان انما يكون  
الانسان لا يحل عليه جميع الجسم الذي هو حيوان لانه اخر  
فالحيوان هو اول اجسام ثم الانسان وبعد هذا كله ويكره للجسم  
الحل على الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك ما فعل على  
ما علمت ان يكون للحيوان علة لوجود الجسم للانسان غير مما وصل  
المعلول الى الشئ قبل علة بالذات فكان سببا لعلة عند اذ ان  
وجود العلة في نفسها ووجود ذلك الشئ فاحد الشئ ووجود  
العرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيها واحد  
وليس كحال الجسم والانسان فانما ليس هو جسم الجسم هو وجود

في كتابه في علم فوائدها

للإنسان الجملنة لو شئنا ان يوصل الجسم الى الانسان قبل الموت  
لم يمكن ذلك لان الموصل المبرح لما يكون امفاناً لان ما لم يكن  
حيواناً لم يكن انساناً فمع ان يوصل للجسم ما سر يكون ذلك  
لقد الاصر انساناً فلم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل  
الى شيء من ذلك الوصول ووصول ما فوق الحيوان ويكون  
وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا بلا واسط يكون وصوله لنفس  
حصول الانسان وافهم من الوصول الجمل على مفرد من هذه  
فصول نافعة في العلوم دقيقة في انفسها لا تحت لعمريها  
بها وفكر على هذا حال الفصل الذي هو الجنس الانسان في  
وجوده للانسان فانه كجنس الحيوان ايضا في انه جزء من الحيوان  
يوجد اولاً للحيوان وبالحيوان للانسان واعرف هذا بالبيان  
التي قدمت فانك ان حاولت عرفانه من البيان الاخر غيبت عنك  
لأن ذلك مختص بالجنس ولا ينال الفصل وليس كذلك في تقدم  
كيفية العمل فيه صعوبة ربما سهلت عليك ان تأملت للاعتبار  
و ربما عرفت قطيعتها غير مطردة واذا اردت ان تعتبر  
ذلك فيه فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر  
ما يتناه من ان طبيعة كل فضل وان كان في الوجود مساوية

في كتابه في علم فوائدها

لنوع واحد فهو صليح لان يوقع على انواع كثيرة فاذا كانت هذه  
 واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل <sup>منها</sup> على  
 ولم يحل عليه الحيوان <sup>منه</sup> بان لنا ان الجنس الاقرب اذا نسب الى  
 بالفعل ونسب الجنس الذي يلحقه الى ذلك النوع بالفعل او نسب فصله  
 الى ذلك النوع بالفعل لم يكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة  
 الجنس وان ذلك ليس كما اخذوا اخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتها  
 غير منسوبة الى شيء معينة حتى يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد <sup>ان</sup> <sup>ان</sup>  
 يوجد ما هو اخص و فرق بين ان يكون قبل في الوجود مطلقا وان  
 يكون قبل في الوجود لشيء فقد اتضح من ذلك ان التبع <sup>منه</sup> وهذا  
 تبين بيانا او فصح اذا نحن تأملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان  
 يوجد مع اللون لشيء ثم يوجد له البياضية بل الموجود الاول له  
 هو البياضية واذا وجد لشيء باضا وسوادا تبع وجود هذا  
 ان لشيء لون وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حشيت  
 لا يوجد البياض لكنه لا يوجد لجزئيات البياض الا ان لم يوجد  
 للبياض اذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجد الجنس بان لم يوجد  
 لونه المعين ولا يوجد للنوع الا وقد وجد الجنس كما اذن  
 لمعنى الجنس قبلها المعنى النوع وظاهره <sup>منه</sup> وجودها للجنس <sup>منه</sup>

وجوده منوع بالجنس فاذا كان الجنس سبباً في وجودها النوع لان  
كل ما هو من جنس هو سبب لما ليس بذاته ولكن حال ما تحت النوع مع النوع  
فان قال قائل انا اذا اقلنا كل حساس وكل حيوان فحيات  
فانجنا ان كل حيوان لم يكن ان ينزل هذا العلم البتة ولم يمكننا  
ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون كل حيوانا والجواب ان  
الامر ليس هكذا بل الحيوان وان لزوم وجود الحساس فليس يتبين  
ان كل حساس حيوان بيا ما يقينا بل سياتي وجوده هو بيان ما  
يبين برهاني وذلك لان معنى قولك حساس هو انه شئ ذو حاسة  
من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة ان يكون ذلك الشئ من جنس  
انه ذو حاسة هو دعاء اعتداعا ونحوه مركبة كانه ان يكون هذه  
المتاعفة للحساس تفهينا بالنقل والابان يكون العقل موجب في  
اول الامر ان يكون كل حساس يلزم هذه المتاعفة بذاتها وحمل  
هذه المتاعفة للحيوان فاذا كان كونه الحساس حيويا بلا بيان  
اخر امر ليس يقين بالوجوب الا بوطر هو امر لا يمنع العقل في  
اول هذه ان يكون شئ او يكون جمالا حس ولا يبرهن سائر  
المتاعفة ان يكون الحيوان فاذا كان كونه الحساس وحده لا موجب  
اليقين المسمى بالامر هو الحساس من جهة يكون حلة للحيوان



[illegible]

من قبله المستند الى كبر حاطة فيكون امثال هذه والاثيل لا يراى  
 حقيقته الا بعد مناسبة فانه يستعمل مقدمة كبر هندسية نوع  
 ما ابانته مطلوب بطبع ولم يوضح علته مناسبة والاقدام عند ما  
 اتي الى تصحيحها او لا والاقدام عند المطيع من الاشياء التي اذا رقت  
 رتفع ما بعدها من غير انكسار والاعرف عندنا ايضا من الاقدام  
 عندنا ايضا من الاقدام عندنا والاعرف عند الطبيعة والاشياء التي  
 الفصل الطبيعة قصد هاهنا في الوجود فاذا رتبته الكليات الفعلية  
 والاشياء كانت المحسوسات المحسوسة بالمرئية اقدم عندنا  
 واعرف عندنا ما هو ذلك لان اول شيء نصيبه نحن ونعرفه هو  
 المحسوسات وحيالات ما حوزة منها ثم منها نصيب الى اقتسام الكليات  
 العقلية واما اذا رتبته الكليات النوعية بازاء الكليات الجنسية  
 كانت اكثرها الجنسية اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة  
 وكانت الكليات الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات  
 النوعية اشد ما خرواقل معرفة بالعيان ايضا وذلك لان طبيعة  
 الجنس اذا فصت تفقت طبائع الانواع وان كانت طبيعة  
 الجنس من جهة ما هي كلية لا هي حصرية ما هي طبيعة فقط قائمة بالانواع  
 فطبائع الاحياء اقدم من هذا الوجه من طبائع الانواع اكثر الاعرف

في ان الطبيعة هي طبائع الانواع لان الطبيعة هي تقصد تشيئة الجنس  
 في ان نوعا من الطبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس في سبل العقول  
 بالسرور او بالسوء وذلك لان النوع هو الحق الكامل المحصل  
 واما طبيعة الجنس ومختلفا يمكن ان يوضع له في الوجود تحصيل  
 والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان للمفرد طبيعة  
 للجنس بذاتها لما كثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الانقراض على  
 نوع واحد مما يبذل فيلزم ان لا طبيعة النوع هي اعرف عند الطبيعة  
 من ايض والاسود وغيرهما بل الطبيعة الكلية للمسكة نظام العالم  
 تقصد الطبائع النوعية والطبائع الجزئية ليست ذات نظام  
 العالم تقصد الطبائع الشخصية والجنس داخل في القصد بالضرورة  
 لو بالعرض فقد بان ان لطبائع الانواع اعرف من طبائع الاجناس  
 في الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع كطبائع الحيوان  
 اقدم عندنا من طبائع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا وادراكنا  
 عقولنا الادراك المحض لها فان العقل اول في انما يترك المعنى  
 العام الكل وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل فلهذا ما نحن في شك كلهم  
 مشركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيا في شيئا فانما  
 يعرفها اكثر من بحثها اكثر ونحن في مبداء استقناقتها وكذا يتلوه

عند الطبيعة هي طبائع الانواع لان الطبيعة هي تقصد تشيئة الجنس  
 في ان نوعا من الطبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس في سبل العقول  
 بالسرور او بالسوء وذلك لان النوع هو الحق الكامل المحصل  
 واما طبيعة الجنس ومختلفا يمكن ان يوضع له في الوجود تحصيل  
 والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان للمفرد طبيعة  
 للجنس بذاتها لما كثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الانقراض على  
 نوع واحد مما يبذل فيلزم ان لا طبيعة النوع هي اعرف عند الطبيعة  
 من ايض والاسود وغيرهما بل الطبيعة الكلية للمسكة نظام العالم  
 تقصد الطبائع النوعية والطبائع الجزئية ليست ذات نظام  
 العالم تقصد الطبائع الشخصية والجنس داخل في القصد بالضرورة  
 لو بالعرض فقد بان ان لطبائع الانواع اعرف من طبائع الاجناس  
 في الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع كطبائع الحيوان  
 اقدم عندنا من طبائع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا وادراكنا  
 عقولنا الادراك المحض لها فان العقل اول في انما يترك المعنى  
 العام الكل وثانيا يتوصل الى ما هو مفصل فلهذا ما نحن في شك كلهم  
 مشركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيا في شيئا فانما  
 يعرفها اكثر من بحثها اكثر ونحن في مبداء استقناقتها وكذا يتلوه



لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد تأخر في الطبيعة على الإطلاق  
وهي الجزئيات المحسوسة فمقتضى هذه الكلمات وبعد ذلك ان اردنا  
ان نتحقق الكلمات تحقيقا كليا ليس شيئا من غير احوالها يكون اول  
ما يتبادر منده ما هو من جانب الاعرف عندنا والا قدم عند الطبع  
معا ونسلك منه خطا على التدرج الى الخواص والجزئيات الى النوعيات  
فنبينها اول شيء اعم بحيث ثم نفصل ونزل بالتدرج فاذا اكينا  
نعرف اول شيء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية فاما كيف قد ابتدأنا  
بما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا  
الى ما ليس اقدم بالطبع من الجدة الى حدنا بما الاقدم بالطبع لكنه  
اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعلم  
فاما لا نزل الى الاشخاص وانما نحتم انعم عند الاشياء الى اعرف  
عند الطبيعة فاما اذا ابتدأنا اول اولنا فافضل البسيط وصرنا على طريق  
التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدأنا بما هو اقدم في الطبع لكنه  
وان كان ذلك مخصصا به نظرنا اعرف عندنا فليس هو ايا  
اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركبات فان كان  
هذا البسيط انا فلهذا في معرف هذا المركب المحقق اعرف عندنا  
فيكون قد سلكنا للبرهان لا محالة لان البسيط اسباب في بحث

هل البسيط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسيط اعرف  
 اجزاء المركبات فتبين ان يكون للاجل المركبات فان للمادة  
 لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فثبت ان يكون المركبات اعرف عند  
 الطبيعة لانها هي الغاية فلك البسيط وهذا هو اللاحق ولا يجب ان يكون  
 الاجزاء واحدا منها اعرف من الاخر من حيث انها اجزاء من سواء  
 في الموقفة عند الطبيعة الا ان يعتبر لبعضها خصوصية زائدة على اخر  
 جزء واه البسيط التي هي على كالفواعل والغايات فليست اجزاء  
 المعلومات فتبين ان يكون اعرف واقدم معا عند الطبيعة من  
 المعلومات التي لها بالذات فيكون البيان منها براهنا كبريا عما هو  
 اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع مطلقا هو شذوذا خرافا ان ابتداء  
 عن المركبات وسلكنا الى البسيط او ابتداءنا من الجزئيات  
 وسلكنا الى الكلليات بالاستقواء فانما يكون مستدلين غير مضمين  
 ويكون قد اتفق ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة  
 فيجب ان يتحقق هذه الاصول على هذا الماخذ فلو ان القائم اقدم  
 قال بعضهم من ان المعنى المجنس اعرف عند الطبيعة لان المعنى البسيط  
 بحسب شي في نفسه وقياس الحق اعرف فيقول لا يخفى لقولك  
 ان يقياس الحق اعرف لان الشيء انما به وهو قبل ما عرفه وعارفه

بين خبرك من الاعراف  
 في قولهم اعرف عند الطبيعة  
 بمعنى الغاية والمقصود  
 بالذات صدق

اما نحن

اما نحن باننا اوكل ما هو ذوق العقل واما الطبيعة في قصد النظام  
 الكل على سبيل الاستقار فيكون الاعرف عندها ما قصدته لنظام  
 الكل فان اعتبرنا المعرفة الحقيقية فالطبيعة المنسية لا يكون في  
 بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فاما تعرفها فاعرفت بالعقل  
 واما يكون معروف بذاتها بالقوة على النحو الذي نريد ان يصير  
 معروف بالفعل ولا ينكر احد من الطبيعة المنسية اعرف عند العقول  
 فان الطرف البرهانية تاخذ ما هو اعرف عند العقول الى ما هو  
 اعرف عند الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في تعليم  
 للطبيعية ونحن نقول هناك ونشرح الامر فيه **فصل**  
 في مبدء البرهان ومبدأ البرهان يقو على وجهين فيقبدأ  
 البرهان بحسب العلم مطلقا ويقو مبدأ البرهان بحسب العلم ما هو مبدأ  
 البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق  
 اي ليس فيها شيء ان يتعلق بيان نسبة محمولها الى موضوعها  
 كانت ايجالا او سلبا بخلاف فليكون معدومة اخر اقدم منها  
 وقبلها ومبدأ البرهان بحسب العلم ما يجوز ان يكون ذا وسط  
 في نفسه لكن يوضع في ذلك العلم وضعاً ولا يكون له مرتبة  
 في ذلك العلم بعين تلك الترتيب كما ستعرف الحاشية في ذلك الترتيب

وسط بل اما ان يكون وسطا في علم قبل او بعد او في  
 وسط في ذلك العلم م

من مبدء البرهان يتفقان في ان كل واحد منهما احد طرفي النقيض بعينه  
لا يمكن ان يكون الاخر برائيا ونجافا فان المقدمة التي لا بد ان يكون  
وان كانت انحصار في النقيض فليس بعينه على ما علمت والمقدمة  
هي مبدء برهان والوسط على البتة ولا يكتب من جهة غير الفعل  
فانها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجبة بقولها واما كل شيء  
بعدها ما يلقى في افتتاح العلم بملقينا سواء كان حدا او مقدمات  
ففي الظاهر يستمونه وضعا والحق يخالف المقدمة التي تكلف المتعلم  
تسليمها وليست بعينه بنفسها بل بحجج الفع كل مقدمة وان كان  
الحرف قد ين على هيئة مقدمة مثلا كما لقابل ان يقول ان الواحد  
من الانقسام بالكم وعدم مخالفة ان الفرق ليس ان يصدق على  
الوحدة محمدا بل ان يصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة  
لانها هل هي كذا وليست كذا ثم لا سبيل الى تفتيح ذلك لا بقول  
يقال على هيئة المقدمة لا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل  
احد ان يوضع لكل اسم انما يقع المنازعة في الحديق وان وقعت  
لا في معنى التصديق بل في خطأ ان وقع في التهور لما المقدمة  
فانما يورد سفر ربحا التصديق لا التصور ثم ان الحد من رتبة  
يختص دون الحد اسم اخر وهو الاصل المصوع والحد وضع وليس

اصلا موضوعا لانه لا يجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل الموضوع  
 المصادرة وهو يقسمون الاصل الموضوع الى المقبول والمساهلة وليس  
 في نفس المتعلم المتقدم راجح الفرو ويخصونه مع الفرض باسم الاصل  
 الموضوع وله متوقف فيه بحسب مكان من العلم بانه في وقت وفي  
 نفس المتعلم راجح الفرو ويخصونه باسم المصادرة وربما قالوا وضع كل  
 اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غير اولي كان في نفس المتعلم  
 ما يخالفه او لم يكن وربما سموا العلم الاول باسم الوضع كما راجح الفرو  
 ظاهر الحق بين باللسان دون العقل مثل قول من قال ان الكفر واحد  
 وان لا حركه وربما قصر المتعلم عن تصور الاوليات في العقل اولية  
 صيرها لوليات بالقبول اليه اوضاعا وذلك لما انتهى في فطرته  
 اصل او حادث فرض او شئ اول تشوش من فطرته بالانقباض  
 او مشهور يلزم به اذ لا ياتي لتلاينج نقيضها وربما كان اللفظ غير  
 مفهوم فيحتاج ان يترك او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذ غلب  
 وعموم فقه يكون كثيرا الكلية وتجريد وبعد عن الحيات وفي مثل  
 هذا قد يترك المعطى لطالب الجزئيات فيستغنى كثيرا لان الاستغناء  
 وان كان ثابت فقد يترك وعلى الاموال كلها فيجب ان يضع ان مبادي  
 العلوم حدود مستقلة واجب قبولها في اول العقل وبالطبع او

ر م م من السن

بالبحرنة او بقباس بدبير في العقل وهذا اصول موضوعة مشكوك  
 فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم ومعارفات وليست الاصول المنوطة  
 يستعمل في كل علم من العلوم ما يستعمل فيها الحدود الاوليات فقط  
 كالحساب واما الهندسة فتستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعي  
 قد يستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان  
 بوضع لنا تصديقا يقينا بجهول وانما يوقع البرهان بسبب سائر البهائم  
 فحينئذ ان يكون تصديقا يقينا ما تقدم ما وليس يكفينا ان يكون تصديقا  
 بمسار البرهان كلها او بعضها اي الذي لبعض بمسار في فقط بل  
 ان يكون تصديقا يقينا بالآلة او لبعض تصديقا بالنتيجة وتكذبها  
 بمقابلتها استدعامة تكذبها بمقابل النتيجة وليس المقابل بالمقيض  
 فقط بل وبالضد وانما وجب ذلك لانها اذا كان شرعية الشيء في  
 معنى يشركان فيه فحينئذ يكون ذلك المعنى في العلم اكثر اذ كان  
 من اجله يحصل في الاخر ما اذا كانا تحت شيئين كحبة واحدة  
 سبب لان تحت الاخر فالسبب اولي بان تحت اكثر كالله والمعلم  
 للولد وليس يجب ان ينطق ان كل شيئين يقين ان الله اولي ما من  
 الاخر فهو نقص في الاخر او الخاطئة من الضد للاخر كما يصدر من الاول  
 بالسواد بغير ما يشترك في نفس السواد وكان ازيد سوادا بغيره فيكون في الاخر

از يمينه منصفه تيمون الشئ انما يكون زاول بالصدق اذا كان الاخر اولى  
 بالصدق **الطه** مشرف الكذب بل قد بين ان كذا اولى بكذا وكذا  
 اذا كان في طبيعة سواد اكثر احد هالة الامر في نفسه **ولا** والاخر بعد  
 وانما صدقت الغيب بامر من كلمتها اكثر صدقت باحد الامرين  
 قبل والاخر بعد كانت النفس تصدق باحد هاتين اليه نفس  
 والاخر غير مطعنة اليه نفسه بل متقية له الاول فكان التصديق  
 بالاول اشد لهذا المعنى ولن تشكك هذا الفصل فدمم **لا** اكثر جد  
 فيه **افلم** انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول حيث بين جميع ان اخذ  
 ومقبولة من حيث انها لم يثبتها ان كان اخذها كما هو مطلق من  
**علم** فاما يفتيها وضاع في اصل موضوع اخذ الموضوع **لا** على  
 لكنها عند ذلك المتعلم فقط فاما ان اخذ من حيث ليس له فيه  
**علم** ولا طه واخذ من حيث طه **ضد** فاما يصار عليه مصارفة  
 فكان يراه الفرق المذكور في التعليم الاول بين المصارفة وبين  
 الاصل **خرج** وذلك ان المصارفة **كان** مقابل النظر المتعلم وهذا  
 هو الذي لا يخفى **لان** وهو مبرهن من حيث لم يتبين ظنوا  
 ان الاصل **موضوع** هو الذي يبين بادي قائل وان المصارف **قالا**  
 يتبين بادي تعلم **كاد** الاصل الموضوع هو الذي يحضر المتعلم حقيقته

ضد

فقط

والمصارف



والمصلحة في ذلك ان المتعلم لا يظن ما يراه المعلم من مقابلة  
 اوله بغير مساو المذكور بالجملة فينبغي ان يكون عند المتعلم طرفة عابدة  
 بل الاشبه بان يكون الصلوة هي ما يتكلم في التعلم تسليمه وان لم  
 كان من البادر او كان من السائل فذلك العلم بعينه المسائل التي  
 يتبين بعد وفهم يتسلمها في درجة متقدرة فيكون المبدأ  
 الواحد الذي ليس بيننا بنفسه اصلا موضوعا للاعتبار ومصادرة  
 باعتبار وقد يكون متروك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة بل  
 سدا لبعض مما يدل الصناعة اذا كان يتبين في الصناعة فيق  
 لذلك المبدأ مصادرة وبالحرى ان يكون ما وضع في كتابا قديما  
 وهو النقاء حطين في جهة لنا قف عن قائمتين مصادرة او كان  
 الاوط لا يكون هناك الا من جهة صناعة الهند والعجب من ظن  
 ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ان الخطوط الخارجة  
 من المراكز في المحيط متساوية فان هذا قد يشكك قليلا ولا يشك  
 ان المتساوية لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بانه  
 يادى في حال ذلك بغير جار يعرف به المتعلم ذلك فيقبله ولعمري  
 ان هذا القائل لو قال ان تعلم هذه القضية على سبيل التصور قد يقع  
 في الغرابة وكان لا بد من اتمام سبيل التصديق فكيف يمكن

لا ينبغي ان يظن  
 ان المتعلم لا يظن  
 ان المتعلم لا يظن  
 ان المتعلم لا يظن

ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدائرة يقع بها شكل خطوط مركزها  
 وسطه وحده لم يمكن ان يضع دائرة وخطوط مركزها كذلك فيكون  
 وضع دائرة ليس من دائرة فهذا لا يمكن ان يشك فيه بعد فرض وضع  
 الدائرة ويكون هذا بين القروم من فرض الدائرة بل الذي يجب  
 ان يشك عليه هو ان اول هذا المسعى دائرة له وجود ام لا وجود  
 فان بلغ الى ان شكل عليه حال هذه الخطوط بعد ان سمع حد الدائرة  
 وفرض لها وجودا فالمرجا كيف يصح الامر الفعلي في الهندسة  
 ولو كان هناك فجار عقلي يعز ذلك فيه فضلا عن الحسني فكيف  
 يمكن ان يدل فجار جبري على او حسي الا على ان خطوطا محدودة  
 هي متساوية وكيف يلزم من ذلك ان كل خط مالا نهاية له في القوم  
 لك لزوما ضروريا فان شك المتعلم في وجود الدايبة شك في  
 ذلك مع كل فجار يفرضه فلسفة وجود الدايبة لم يمكنه وقد جاز  
 ان يشك في ذلك ثم ان كان متعلم ابله شك حله في ذلك بعد ان فهم ما  
 الدائرة وانتفع بالفجار على سبل التنبه عن الغفلة في جعل متعلمين  
 بلها اكثر من ذلك يفعلون عن تفهم ان المقادير المتساوية تتفقد احد  
 واحد متساوية حتى يوجد لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك  
 على سبل التنبه وبالجملة فان سبل التنبه لا يتميز بعلم المتعارفين

فان الفجار الكلي لا يدل الا بالمتقدمة  
 الكلية المسكوك فيها فيكون كانه  
 احدا في نفسه بالذات نفسه  
 صدق

فاعلم ان يمكن  
 فلهذا قد جازي  
 حاله ما هو في  
 صدق



البرهان في القياس  
 البرهان في القياس  
 البرهان في القياس  
 البرهان في القياس

البرهان في القياس  
 البرهان في القياس  
 البرهان في القياس

البرهان في القياس بالاولية ويكون من امور ضرورية لا يتغير  
 امر ممكن فيكون القياس عليه من الممكنات اما القياس على ما  
 فانما يكون ضرورياً وتقبلها مقابلات الضرورية كما في ذلك  
 كلية كاذبة في الكل كبر ومفهوم ونتيج منها ما يحتاج كاذبة في الكل اذا  
 كبر ويكون المقدمة منها مصادرة للمقدمة البرهانية والنتيجة منها  
 مصادرة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة  
 المخالطة للاولية فانها يثبت بالمشهور ولا يمكن مشهور في حد  
 ولا يجب ان يكون ضرورياً كما كانت شائعة وربما كانت  
 مع شاعرها صادقة ولكن استعمالها في الجدول يكون مخالطة لانها  
 ولما كانت صادقة في خلاف المشهور فان كثير من المشهورات  
 كاذب وكثير من الشئ حق ونسبة المشهورة والشئ الى القياس  
 الحولية نسبة الحق والباطل الى القياس البرهانية فالخط في  
 البرهان هو بالحق وفي الجدول باليسر بمشهور والمخالطة  
 البرهانية تقع لسهولة القياس وقد يقع لقصد الاحتجاب وقد يقع  
 شر او رادة ففصل من الفن الخامس من الجزء الاول  
 من المنطق وعشر في قول الاول في معرفة سائر البرهان  
 وكليةها وضرورتها في المحولات الذاتية التي يسترط بها

فيها

فصول  
 وهو في البرهان يشمل عشرة

الثالث

الثالث في كون المقدمة البرهانية كلية وفي معنى الاول ويتم القول  
 في الثاني الرابع نوع من الانواع الخامس في تحقيق ضرورية  
 مقدمات البراهين ومناجبتها السادس من في موضوعات العلوم  
 ومبادئها وسامياتها وانما مبادئها وسامياتها في حدودها  
 المحولة السابع في اختلاف العلوم واشتركاها بقول مفصل الثامن  
 في نقل البرهان من علم الى علم وتبادل الجزئيات تحت الكلمات  
 وكذا تناول الحد التاسع في تحقيق مناسبات المقدمة البرهانية و  
 الجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف المعاملين في اعطاء الهم  
 والاثان العاشر كانت فينبئ هذه الفصول فصل في معرفة  
 مبادئ البرهان وكيفية ضروريته انما علم ان مبادئ البرهان يجب  
 ان يكون اوضح واعرف من البرهان وهو الحق وانما مبادئ البرهان  
 يتبين بالبرهان وهو بظا اجمع منها اياها ان احدها ان يثبت البرهان  
 والثاني وهو من يرى ان مبادئ البرهان يتبين دورا فاما الاولى  
 الاول فقد جمع اصحابه بان قالوا لما كان المقصود بالبرهان يتبين  
 بمقدمة تحتاج الى كون اوضح منه فحينئذ يكون بيانها قبل المط  
 بالبرهان انما يقع بمقدمة تحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون  
 متعلقا باقسام البرهان عليها فيحتاج ان يتقدمها ايضا

مقدمه او وضع منها وقد بان قبل ما بانها ولكن علم جبره ونفك يدر  
 الى ان يكون الشيء الواحد متوقفا على اقامه البرهان عليه على ان يتقدم  
 اقامه براهين بلانهاية وهذا محال ويكون الشيء يتسلم من غير بيان  
 هما ينظر على غير البرهان فهو غير يقين فلذلك ما ليس يقين فلا يكون  
 مبدأ البيان فاذا كان كاسم الى اقامه برهان على شيء وامّا الدلائل الثانيه  
 فان اصحابه لما نزلهم هذا لما اخذوا الاحتجاج اضطرروا الى ان  
 يقولوا ان البراهين مبادى اوله كانوا وضوا ان كل شيء يقين  
 يبرهان من سواها فان قالوا ان هذه الدلائل كونه البرهان منها  
 عليها بعضها على بعض فغير من هذا البداء بذلك الدلائل المذكور سدا على  
 سبل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ومنهم  
 لم يترك كل شيء برأى ماسا وتخصوا عن ذهاب المبادى والمقدم الى غير  
 النهايه وكلوا البراهين بطل والمقدمه الموديه الى البراهين وهي ان  
 علم انما يقع بالبرهان وانما ما ان لا يكون علم او يكون برهان باطله  
 بل الحق ان يقا ما ان يكون كل شيء مجهولا وان يكون شيء معلوما معلوم  
 اما معلوم بؤانه او معلوم برهان وليس كل شيء مجهولا جانه لو كان  
 كل شيء مجهولا لم يكن قوله ان كل شيء مجهول معلوم ولا كل شيء معلوم برهان  
 فانه لو كان كل شيء معلوما برهان لكان كل برهان يعلم برهان

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'संज्ञा' (Signs) mentioned in the header. The script is highly stylized and difficult to decipher without a specialist.

وبما ع فبن الاشياء ما يعلم بذاته ولو تمسوا القياس على هذا النسق لم  
 يلزمهم ما اتهمهم وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت انه  
 البراهين يكون بمتوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون  
 بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين  
 الاولين ايضا لانه لا بد في كل ترتيب عددي كان متناهي  
 او غير متناه من تلو واحد لاخر فاذا كان متناهي حروب  
 متوسطات بلانها يترجم محال ان احدها ان يكون بين كل اثنين  
 من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في انه  
 لانها لا يكون بعض مجزوء الجانبين مرتبا مثل الكل للمحصو  
 وهذا الثاني ان هذه المتوسطات ولشركا كانت بوجه غير النهاية  
 لكل واحد بلانها لا تكون جارية وان معلوم انه ليس بين  
 وبين جان وسطه فيكون اذن بعض المقدمات في الوسط لا  
 وسطه وهو من سبادي البرهان لا محالة ووضع ان كل علم  
 توسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان في معلوم بعض فبين  
 اذن انه ليس كل علم برهان وان بعض ما يعلم بذاته لا يعلم  
 فيكون عند النهاية في التحليل فيكون هو وما يجري مجراه المبدأ  
 بين البرهان ما البرهان فذلك ايضا ما ظهر من هذا

فيكون بين كل اثنين من  
 المتوسطات متوسطات  
 بعدد ما بين الطرفين

البراهين اما التي تكون بلا انما يتراد وتوقف في كل برهان عند اصل موضوع  
 بلا بيان حتميا بل الحق ان ذلك في نفسه لا يكون بنفسه بل في اسطره لما في  
 ظنوا انهم يخلصوا عن الشهادة بان يجعلوا البراهين متناهية الى  
 لوايل يتبين بعضها بعض فقد نسخ طريقهم في التعليم الاول وقبل  
 ان البيان بالدور ليس بيان التبريد بل ذلك كحجج لم  
 احدها ان بيان الدور يوجب ان يكون شيان كل واحد  
 منهما اكثر تقدما واعرف من الاخر وكل واحد منهما اشد تاخرا و  
 اخفى من الاخر لا من وجهين مثل ان يكون احدهما بالقياس اليها  
 والاخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف فهو اعرف  
 عندنا واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا وواشد  
 تاخرا عندنا وواحد اعرف عند الطبيعة فان هذا كله ممكن وكذا الاعرف  
 فيما يتعلق بالبيان الدور في السنين جميعا من جهة واحدة  
 بالقياس اليها ووجه او بالقياس اليها والى الطبيعة معا لان  
 لا بد من ان يكون ما هو قدم في مقياس ما اعرف عندنا  
 من النتيجة ثم قد يكون من انه اعرف واقدم بالطبع وقد لا يكون  
 كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا تاخرا عند الطبيعة كجزيات  
 الاستقرار الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد من وجهين



عندنا من شئ وافعل معروف من تعيينه وهذا مستحيل جدا والجزء الثاني  
 ان البرهان بالدور يكون بالحقيقة مصادرا على المطاوع وذلك لان  
 اذا كان بين مقدمته ثم كانت تلك المقدمات بين نفسها بالقدرة  
 الاولى او بين مقدمته او مقدمتها بين بالقدرة الاولى وسواء  
 كانت تلك المقدمات تلك الاوساط واحدة او كثير فاني اكثر  
 كانت فانه انما بين الشئ بما يتوقف بانه على بيان الشئ  
 فيكون انما بين الشئ ببيان الشئ نفسه وهذا محال لان القول  
 بان الشئ موجودا لا يفتقر فيه للحال بين ان يوضع في سائر  
 لم يتبين ان يقا ان الشئ موجود لان الشئ موجود فقط ولا يرا  
 فان كان لا يقبل الشئ موجود فلا يقبل ايضا ان الشئ موجود لان  
 الشئ موجود وان كان لا يقبل ان الشئ موجود لان الشئ موجود  
 فلا يقبل البيان بالدور والجزء الثالث انه قد بين في الاول  
 الاول ان البيان بالدور كيف يكون وفي الثاني شكل يكون فانه لا بد  
 من ان يقع في حدود اقلها ثلث وان يكون بعضها منعكسا على بعض  
 مساويا لبقا تقا في ثلاثة في البراهين قبل وكيف يمكن ان  
 متقوا ان يكون المبادى الاولى البراهين كلها على هذه الشروط حتى  
 يتبين بعضها بعضا بالدور وهذا هو البرهان كثير جدا

والله اعلم  
 الشئ من شئ  
 حصل من شئ  
 ان لا يكون  
 لا يحصل من شئ  
 لا بد من شئ  
 لا بد من شئ  
 لا بد من شئ

والله اعلم  
 الشئ من شئ  
 حصل من شئ  
 ان لا يكون  
 لا يحصل من شئ  
 لا بد من شئ  
 لا بد من شئ  
 لا بد من شئ



او ما عدم حمل ما هو سلبه وهذا على المعاد خمس فيق لما كان السلب  
والانجاب دايما لم ينزل ولا يزل القول للبارحون تمام واحد في الابرار  
تساوي ليس يحل اسم او يكون السلب والاحباب ليس دايما على الاطلاق  
بل دايما مادام الموضوع موجودا ذاك القول فكل انسان حيوان بالضرورة  
امر مادام كل انسان وكل موصوف بالانسان وهو الموضوع موجود  
الذات فانه يوصف بالانسان لان دايما فان كل انسان نفسه فلا يغير  
انصافه بالانسان دايما او يكون لا مادام الموضوع موجود ابل مادام  
ذاته موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا مع مثله كل ايضا هو بالضرورة  
ذو لون مفرق للبصر لادايما لم ينزل ولا يزل ولا مادام ذات الموصوف  
بانه ايضا موجودا فان بعض الروايات الموصوفة بانها ايضا قد تنزل  
هذه الصفة عن عام وجود ما ويرى ولا ايضا ما يلزم من هذه الصفة وجوده  
مفرق للبصر بل ادانت الذات موضوعا بانها ايضا فانها يكون لا محالة  
موصوفا بانها ذات لون مفرق للبصر او يكون بالضرورة فيه  
بشرط مادام المحرر موجودا وهذا يصح في كل وجود وفي كل محو  
الضرورة مما سبق ذكره وما يحكى بعد فان كل موجود ضروري  
الوجود او غير ضروري الوجود فانه مادام موجودا فلا يمكن ان لا يكون  
موجودا بشرط مادام موجودا او لا يكونا انما يريد القسم فيما لا يمكن

لنحو ضرورة اذا وقع هذا الشرط البتة لقولنا كل انسان فانه قلعد با  
لضرورة مادام قاعدا ولا نقول قاعدا بالضرورة ونسكت قاعدة  
هذه للجملة من الضروريات ممكنة لكل من الموضوع وفي كل وقت  
وهذا يحارق للاقسام الاخر او يكون الضرورة متعلقة بشرط  
وقت كاي القدر لا بشرط وضع او محل مثل قولنا ان القمر ينكسف  
بالضرورة في وقتا ما ونقص الشجر ينشئ ورقه بالضرورة ويورق  
في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا القسم هو الذي قبله لان  
الجميع ينسب الضرورة مادام ينكسفا وليس كذلك هذا قسم على حد  
وان كان يصح شرط ذلك القسم كما يصح في مسائل الاقسام السالفه وذلك  
لان هذا القسم له وقت ضروري لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذي  
قبله ليس له وقت ضروري بل ضروري كشرط وجوده بنفسه وشرط  
وجود نفسه صالح في كل وقت وهذا القسم في وقته ضروري  
لانه موجود بشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك  
الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس انكساف القمر وقت انكسافه كقعود  
زيد وقت قعوده ولا يحتاج الى شرط الكلام في هذا فان المتبادر  
الذي قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل في اشاح الشاح الرابع  
الضروري فبذلك يتبين ان كلامه من مواد ممكنة اكثر مما يحل ان يحتاج

ان كانت في مواد مستقلة البرهان في

لما كان اكثر من واحد اما سائر الاحاد فيستعمل في البرهان ان كانت محمولا  
ذاتية ومستقلة الذاتي بعد وكثيرا يكون فيكون في نفسه مستقلة  
صلح لان يدخل في البرهان لانها يصلح ان يفيد البقين وانما صلح  
لان يفيد البقين لان كل واحد منها في جهة من جهة التي صار بها ضرورة  
ممتنع التغير فبالضرورة من جهة التغير وكذا اذا قلنا في كتاب  
القياس ان كل حرج بالضرورة عينا ان كل ما يوصف باندرج  
كيف وصف بحد ايا او بالضرورة او وصف به وقتا ما  
او بالوجود الغير الضروري فهو موصوف كل وقتا دائما  
باندرج وان لم يوصف باندرج واما في هذا الكتاب فاذ قلنا  
كل حرج بالضرورة عينا ان كل ما يوصف باندرج بالضرورة  
فانه موصوف باندرج لاد ايمان بل في العلم من هذا وهو ان كل  
ما يوصف باندرج فانه مادام موصوف باندرج فانه موصوف  
باندرج وان لم يكن مادام موجود الذات لان الحمولات الصورية  
منها اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة وضرورية هذه بالضرورة  
على هذه الجهة فانه ليس انا ووصف شيء ما بنوع ملك ان يوصف  
بجنس او فصلا او حدة او لا دم له دائما بل مادام موصوف باندرج  
الشم فاذ ازال فلك حدة يزيل لا محنة وكثيرا في ضرورة يزيل

كما اذا قيل  
كبر ان  
حجلا